الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان- العراق للدورتين الثانية والثالثة (دراسة مقارنة)

أ.د. رشيد عمارة ياس* م. أيوب محمد طيب**

الكلمات المفتاحية: الرقابة البرلمانية، المسائلة، الاستجواب، التحقيق البرلماني، برلمان اقليم كوردستان.
https://doi.org/10.31271/jopss.10010

ملخص البحث:

إحدى السمات الرئيسية التي يتميز بها برلمان قوي وفعال، هي مدى فعالية تلك المؤسسة من حيث قيامها بالمهام الرقابية ومتابعة أعمال السلطة التنفيذية بشكل فعال ومؤثر؛ وذلك لأن المهمة الرقابية للبرلمان هي إحدى الركائز الأساسية عالمياً للعمل البرلماني، وعلى ذلك لكي تعرف مدى قدرة البرلمان ينبغي ان تعرف مستوى أدائه الرقابي من خلال إجراء البحوث والدراسات العلمية بهذا الشأن.

وعلى ضوء ذلك فقد تمت إجراء هذه الدراسة بغية تحليل وإظهار مستوى الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان-العراق في الدورتين الإنتخابيتين الثانية والثالثة خلال (٢٠٠٥-٢٠١٣)؛ اضافة الى مقارنة فعالية أدائه في هاتين الدورتين؛ إستناداً على البيانات والمعلومات المتوفرة التي حصل عليها الباحث من جهة، وكذلك إعتماداً ايضاً على معايير تقويم العمل البرلماني التي تعتمد عليها الدراسات العلمية البرلمانية، ولاسيما المعايير التي قدمها الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) لتحديد وتمييز مستوى قدرة البرلمانات وفعالية أداءها في شتى المجالات المختلفة.

وعليه فقد كشفت الدراسة ان الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان كان أداءاً متواضعاً وليس فعالاً خلال هاتين الدورتين بصورة عامة. ومن بين مجموعة من الوسائل الرقابية المتاحة قانوناً للبرلمانيين؛ فقد تمت توجيه عدد قليل من الأسئلة الى الحكومة كإحدى الوسائل الرقابية فقط دون إستخدام الوسائل الرقابية الأخرى في الدورة الإنتخابية الثانية. ولكن فضلا عن توجيه أسئلة عدة للحكومة؛ فقد أستخدم وسيلتي الإستجواب وتشكيل اللجان التحقيقية مرات عدة وان كانت قليلة في الدورة االإنتخابية الثالثة، ومن ثم فقد وصلت الدراسة الى ان أداء الرقابي لبرلمان كوردستان في دورته الثالثة أكثر فعالاً مقارنةً بدورته الانتخابية الثانية.

پوختەی تویژینەوە:

یەکێك لە گرنگترین ئەو خەسڵەتانەی کە پەرلەمانێکی بە هێزو کارای پێدەناسرێتەوە بریتیە لە

* أستاذ في كلية العلوم السياسية - جامعة السليمانية: rashid.gaffurry@univsul.edu.iq
** مدرس في كلية العلوم السياسية - جامعة السليمانية: ayub.mohamad@univsul.edu.iq

بەهێزی رۆڵی ئەو دامەزراوەیە لە ئەنجامدانی ئەرکی چاودێریکردنی کارەکانی دەسەڵاتی راپەڕاندن و بەدواداچوونیدا بەشێوەیەکی ئەکتیڤ و کاریگەر، چونکە پرۆسەی چاودێریکردن یەکێکە لە گرنگترین بنەما بەهێزەکانی کاری پەرلەمانی لە هەموو جیهاندا، هەربۆیە بۆئەوەی بزانرێت بەهێزی پەرلەمان لە چی ئاستێکدایە؛ پێویستە ئاستی ئەدای چاودێری پەرلەمان بزانرێت و لێکۆڵینەوەی لەسەر بکرێت. لەم روانگەیەشەوە ئەم توێژینەوەیە سەرچاوەی گرتووە و شرۆڤەی ئاستی ئەدای چاودێری پەرلەمانی کوردستان لەهەردوو خولی هەڵبژاردنی دووەم و سێیەم ئەکات و پاشان بەراوردی ئەدای چاودێری و ئاستی کارایی نێوان ئەو دوو خولەی پەرلەمان دەخاتە ڕوو، ئەوەش لەژێر ڕۆشنایی ئەو داتاو زانیارییانەی کەدەستی توێژەر کەوتووە، بەپشت بەستن بەچەندین پێوەری زانستی هەڵسەنگاندنی کاری پەرلەمانی کەتوێژینەوە زانستیەکانی بواری پەرلەمانی لەسەر ئاستی جیهاندا بەکاری دەهێنن، بەتایبەتیش ئەو پێوەرانەی کە یەکێتی پەرلەمانی نێودەوڵەتی (IPU) خستوویەتیە ڕوو بۆ ناساندنی پەرلەمانی بەهێزو ئەدای کاراو کاریگەر

هەر بۆیە ئەم توێژینەوەیەش لە میانەی چوار تەوەردا ئاستی ئەدای چاودێری پەرلەمانی کوردستان لەو دوو خولەیدا دەخاتە ڕوو بە ئامانجی پێشچاوخستنی ئاستی بەهێزی پەرلەمانی کوردستان لەم بوارەداو خستنەڕووی چەندین دەرئەنجام و پێشنیاری گونجاو بۆی.

Abstract:

The Auditing Performance of the Kurdistan Parliament of Iraq for the 2nd and 3rd Rounds (A comparative study)

One of the main characteristics of distinguishing and recognizing an active and dynamic legislative body is the strong role of such institution in observing and scrutinizing government policy and administration of the political system because the parliamentary observation process is one of the crucial pillars of the parliamentary activities in the world. In order to check the strength of parliament; we need to study the supervision ability of the legislature.

This study analyses the ability of the Kurdish Parliament supervision processes in the second and third Parliamentary sessions (through 2005-2-13), and then based in those data's and information that the authors possess and some scientific evaluations that illustrates by the studies in this field, especially those measures have taken by (IPU), the study compare the observing capability between the both sessions.

In the sake of demonstrating the extent of which the parliament of Kurdistan region has been capable in scrutinizing the government policy, this study discusses the parliament of Kurdistan region observation capacity in four sections and presents some proper suggestions as well.

المقدمة

تعد السلطة الرقابية للبرلمان أحدى أهم المهام التي تستند عليها هذه المؤسسة لتجسيد هيبتها والحد من هيمنة السلطة التنفيذية عليها؛ وعدم إختلال التوازن معها. وتعتمد هذه المهمة البرلمانية على مدى فعالية أداء البرلمان او البرلمانيين للقيام بها وممارستها بكل حزم وصرامة؛ ولكن لايمكن البحث عن مستوى أداء مؤسسة ما مالم يكن تقويمها ودراستها بناءاً على مؤشرات ومقايس يتسنى من خلالها معرفة نوعية وحجم فعالية تلك المؤسسة محل التقويم.

وقد وضع اتحاد البرلماني الدولي (IPU) مؤشرات ومعايير عدة لقياس الاداء الرقابي او التشريعي اوغيره للبرلمانات الفعالة، التي يمكن ان يحدد بناءاً عليها مستوى أداء فعالية البرلمان او عدم فاعليته[١].

ونظراً لأهمية (هذه المؤشرات) عالمياً؛ وبناءاً عليها يبحث هذه الدراسة في الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان-العراق في الدورتين الإنتخابيتين (الثانية والثالثة)، وكذلك تقويمهما؛ اضافة الى مقارنة أداءهما؛ لأجل معرفة حجم ونوعية أداءه الرقابي، وتحديد مظاهر هذه الرقابة وملامحها، ومعرفة نسبة نجاحها او مكامن الإخفاق والضعف فيها؛ لاسيما وان الحياة البرلمانية في الدورتين قيد الدراسة قد شهدت تطورا نتيجة للتغيرات الجذرية، التي جرت على النظام السياسي في العراق بعد سقوط نظامه السابق في (٢٠٠٣)؛ وقفزت مرحلة جديدة من حيث مزاولة البرلمان لصلاحياته وطبيعة ممارسة مهمامه.

إشكالية البحث

طالما ان لبرلمان كوردستان هو الذي يمنح الثقة لحكومة الإقليم للقيام بمهامها؛ فان من واجبه ممارسة دوره في مراقبتها ومتابعة أعمالها ومساءلتها، وهنا تثار تساؤلات عدة حول الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان ومدى قدرته وفعاليته للقيام بهذه المهة. ومن هذه الأسئلة: الى أي مدى نجح برلمان كوردستان في أداء مهامه الرقابية خلال هاتين الدورتين(الثانية والثالثة) في ظل الظروف التي يشهدها اقليم كوردستان العراق، والتي تتسم بالاستقرار والتطور النسبي(سياسياً وإقتصادياً) ؟ ومامدى فعالية ذلك الأداء؟ وهل إستطاع البرلمان في هاتين الدورتين تجاوز عقبات دورته الأولى والحيلولة دون ان تشكل عائقاً امامه للقيام بأداءه الرقابي؟ وما أهم الإنجازات الرقابية لبرلمان كوردستان في دورتيه الثانية والثالثة؟ وما أبرز إخفاقاته؟ وما أسباب هذا الاخفاق في مزاولة هذه المهمة؟ وهل نجح البرلمان في القيام بأداءه الرقابي بفعالية اكبر من الدورات السابقة ؟ واي الدورتين كانت اكثر فاعلية في الاداء الر قابي؟وغيرها من الاسئلة التي ستشكل اجابتها حلاً لاشكالية الدراسة.

---

(١) ولاسيما المؤشرات التي ركز عليها البروفيسور"ديفيد بيثام"في مؤلفه (البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين - دليل للممارسة الجيدة) (وهو من إصدارات الإتحاد البرلماني الدولي) ، وكذلك دليل الإتحاد البرلماني الدولي(IPU) الموسوم ب (Evaluating parliament - A self-assessment toolkit -for parliaments) في (٢٠٠٨) . والتقريرين البرلمانييي العالمييي في (٢٠١٢) و(٢٠١٦) لكل من الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الأنمائي (UNDP) ، فضلاً عن الكثير من المؤلفات والمرجعيات البرلمانية القيمة، ومن بينها كتاب (قياس فعالية البرلمان، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٣) للأستاذ "علي الصاوي"، وغيرها من المصادر الأخرى.

ولعل من أهم هذه المؤشرات:هي مدى قدرة البرلمان في الرقابة على أعمال وسياسات السلطة التنفيذية ومساءلتها، وكذلك التأكد على كيفية أخذ وممارسة سلطاته (البرلمان) حول الوسائل الممكنة والمتاحة دستورياً لمحاسبتها بما فيها سحب ثقة منها، فضلاً عن تحديد أهم الوسائل الرقابية الأكثر إستخداماً؛ سببها؛ وعددها، وأوقاتها، ونسبة لجان التقصي لكشف الحقائق؛ ومدى تأثيرها، وماهي نتائجها؟ ومتابعة نسبة الإيرادات والنفقات العامة؛ والرقابة على كيفية تنفيذ الموازنة وكذلك دور البرلمان في المراجعة اللاحقة للحسابات الختامية.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال تناوله لإحدى وأهم المواضيع المهمة والحيوية بالنسبة لقضية الفصل بين السلطات في إقليم كوردستان والتوازن بينها؛ ألا وهي إثارة وتناول موضوعة الرقابة لبرلمان كوردستان، ولكون الأداء الرقابي يتعلق بفعالية البرلمان ومدى قدرته في الحد من سوء إستخدام السلطة التنفيذية، وكيفية مراقبة إدارة شؤون المواطنين والحفاظ على حقوقهم ومصالحهم، فضلا عن معرفة مستوى تطور العمل البرلماني والحياة الديمقراطية بصورة عامة في الاقليم.

فرضية البحث

تكمن فرضية البحث في النقطتين الرئيسيتين الاتيتين وهما:

- كانت فعالية الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان لدورتيه الثانية والثالثة أداءاً متواضعاً ولم يفلح البرلمانيين في مزاولة هذه المهمة بشكل صائب وفعال.
- ان مقارنة مستوى الأداء الرقابي لهاتين الدورتين البرلمانيتين (الثانية والثالثة)؛ سوف يكشف بأن مستوى الأداء الرقابي للبرلمان في الدورة الإنتخابية الثالثة أفضل من أداءه الرقابي في دورته الثانية.

منهجية البحث

بغية عرض واقع الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان في دورتيه الإنتخابيتين الثانية والثالثة وتحليلهما وكذلك تقويمهما؛ اضافة الى مقارنتهما بشكل علمي وموضوعي؛ يقتضي الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، اضافة الى المنهج المقارن. فضلا عن إستخدام المنهج الإحصائي في هذه الدراسة؛ لأجل عرض الجداول والبيانات ومن ثم تحليلها للخروج بالنتائج للحالة قيد الدراسة.

نطاق البحث

يتضمن نطاق البحث من الناحية الموضوعية عرض وتحليل جميع الآليات والوسائل الرقابية المتاحة قانوناً لبرلمان كوردستان بموجب قانون إنتخاب برلمان كوردستان العراق رقم(١) لسنة١٩٩٢ المعدل، ونظامه الداخلي رقم(١) لسنة١٩٩٢، وكذلك جميع الإجراءات الرقابية التي قام بها البرلمان. اما من الناحية الزمنية يقتصر نطاق هذه الدراسة في تحليل الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان –العراق لدورتيه الإنتخابيتين (الثانية والثالثة) (٢٠٠٥-٢٠١٣) فقط ومقارنتهما مع بعض؛ وذلك نظراً لأن هاتين الدورتين الإنتخابيتين كانتا دورتين متكاملتين، وتساوت مدة كلتا الدورتين أربعة سنوات تقريباً، وذلك على عكس الدورة الأولى للبرلمان التي تم إمداد عمرها مرات عدة، ؛ اي كانت دورة غير طبيعية، وهذا الوصف ينطبق أيضاً على الدورة الرابعة (حالياً) للبرلمان التي تم تمديد عمرها أيضاً على الرغم من إنتهاء مدتها القانونية في نهاية العام (٢٠١٧). ولهذه الأسباب إخترنا دراسة الاداء الرقابي للدورتين الثانية والثالثة فقط.

خطة البحث

من اجل اثبات فرضية البحث وحل اشكالياته فقد تم توزيع البحث على أربع محاور خصص المحور الأول لتناول البعد النظري للدراسة، بينما خصص المحور الثاني لدراسة الاداء الرقابي لبرلمان كوردستان في دورته الإنتخابية الثانية، ويُخصص المحور الثالث لدراسة الأداء الرقابي في الدورة الإنتخابية الثالثة، أما المحور الأخير فخصص للمقارنة بين الأداء الرقابي للدورتين البرلمانيتين (الثانية والثالثة).

المحور الأول

المهام الرقابي للبرلمان في الأنظمة النيابية

تعرف الرقابة البرلمانية (Parliamentary control) بأنها «استعراض ومراقبة والإشراف على الحكومة والهيئات العامة، بما في ذلك تنفيذ السياسات والتشريعات »[٢]. وتعد«الحق الذي يمنحه الدستور للبرلمان داعماً أدواته في الرقابة على السلطة التنفيذية في حال عدم التنفيذ السليم لبرنامجها السياسي بما يضر بالصالح العام مستفيداً من حق السؤال والاستجواب والتحقيق البرلماني بوصفها أدوات رقابية فاعلة»[٣]. اي يمارس البرلمان هذه الرقابة نيابة عن الشعب، في تتبعه ومواكبته أداء الحكومة العام في المجالات المختلفة، لاسيماالسياسية منها، داخلياً وخارجياً[٤].

ويذهب الاستاذ "محمد كامل ليلة" الى ان الغرض من الرقابة البرلمانية هو الوصول في نهاية الأمر الى نوع من التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بغية تحقيق الصالح العام، وذلك بفضل هذا التعاون بين الجانبين؛ ولأجل القيام بهذا الدور لابد للبرلمان من تقرير الوسائل –وفق دستور الدولة- التي توصل الى أداء هذه المهمة على نحو سليم [٥]. لأن الوسائل الرقابية تحدد طبيعة الأهداف الخاصة لتلك للرقابة، إذ لكل وسيلة هدف محدد لايتحقق بغير اتباعه؛ فمنها مايرمي إلى العلم بالمجهول أوالاستفسار عن غامض كالسؤال، ومنها مايرمي إلى المحاسبة أوالمساءلة كالاستجواب، أوذلك الذي يهدف الى إظهار الحقيقة حول أمرما كالتحقيق البرلماني[٦].

ويمكن إبراز أهم المهام الرئيسية للرقابة البرلمانية، فيما يأتي[٧]:

١. إظهار ومنع السلوك التعسفي او أي إجراء غير قانوني وغير دستوري للحكومة والهيئات العامة، وذلك من أجل حماية الحقوق وحريات المواطنين.

٢. مسائلة الحكومة حول الاموال ومنها الضرائب، وكيفية استخدامها، وكشفها، والسعي لتحسين الإقتصاد وكفاءة وفعاليات الحكومية.

٣. الإطمئنان من ان السياسات الحكومية المعلنة والمسموحة من البرلمان قد طبقت. وتشمل هذه الوظيفة مدى تحقيق الاهداف التي حددتها التشريعات و البرامج الحكومية.

٤. تحسين الشفافية في العمليات الحكومية، وتعزيز ثقة المواطنين بالحكومة، وهذا شرط بحد ذاته من أجل تكوين سياسة فعالة.

---

(1) Hironori Yamamoto, Tools for parliamentary oversight - A comparative study of 88 national parliaments, Inter-Parliamentary Union, Geneva, Switzerland, 2007, p9.

(٣) د. احمد يحيى الزهيري، الدور الرقابي للبرلمان العراقي بعد عام٢٠٠٣، مكتبة السنهوري، بيروت،٢٠١٦ ، ص٢٠.

(٤) د. سليم الحص وزملائه، الرقابة المالية في الاقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، ٢٠٠٩، ص٤٥.

(٥) د. محمد كامل ليلة، النظم السياسية (الدولة والحكومة)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٩، ص٩٢٣.

(٦) ذوالفقار علي رسن وزميله، الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية بموجب دستور٢٠٠٥، مجلة جامعة بابل/ العلوم الانسانية، المجلد٢٠، العدد-١، ٢٠١٢، ص٤٢.

(4) Hironori Yamamoto, Op. Cit., p .9.

وعليه يمكن للبرلمان القيام بمهمة المتابعة على السياسات الحكومية والرقابة على كيفية تنفيذها، وذلك من خلال إتخاذ الوسائل الرقابية اللازمة التي يحددها دستور الدولة؛ أي تختلف وسائل الرقابة البرلمانية فيما بينها من حيث أهدافها وخطورتها وأهميتها وكذلك مايترتب عليها من أثار. ولغرض معالجة أهم هذه الوسائل الرقابية للبرلمان سنحاول تسليط الضوء في هذا المحور على السؤال البرلماني والإستجواب و التحقيق، وعلى النحو الآتي:

أولاً: السؤال البرلماني: Parliamentary Question

يعد السؤال إحدى المهام التاريخية للبرلمان(*)، يقصد به توجيه الطلب الى أحد الوزراء لغرض الإستفسار عن بعض المواضيع التي تتعلق بأعمال وشؤون وزارته، أو لغرض لفت نظر الحكومة الى بعض القضايا أو مخالفات حدثت بشأن موضوع ما، أو الإستضاح عن مسألة معينة(٨). وبذلك فإن الغرض من السؤال هو مجرد إستعلام عن أمر لمعرفة الحقيقة أو مسألة غامضة يوجهه عضو من أعضاء البرلمان الى أحد الوزراء أو مجلس الوزراء بأسره سواء كان ذلك كتابة او شفاهة(٩). ويرى الدكتور "حسن البحري" بأنها الوسيلة الأولى والأكثر شيوعاً لممارسة الدور الرقابي على أعمال الحكومة من أعضاء البرلمان؛ وذلك لإمكان القيام بها من جانب أي عضو من هؤلاء الأعضاء، والسؤال هو حق مقرر لكل عضو من أعضاء البرلمان، يستطيع من خلاله أن يوجه إلى أي من أعضاء الحكومة أسئلة في أي شأن من الشؤون التي تدخل في اختصاصهم(١٠).

أما الخبير البرلماني الانكليزي " إرسكين ماي"، يرى بأن الغرض من تقديم سؤال برلماني هو الحصول على المعلومات، او الضغط من أجل القيام بتصرف معين؛ لأن الأشخاص الذين لديهم معلومات والقدرة على توظيفها كما أشارا اليها " بول سيلك وزميله" هم أعضاء الحكومة، ولذلك فانهم الاشخاص الذين يمتلكون الإجابات عن هذه الأسئلة(١١).

(*) تاريخياً تعد إنكلترا اول بلد ظهر فيها حق السؤال نظراً للتلازم القائم بين النظام البرلماني وحق السؤال. حيث سجل اول سؤال في (٩شباط ١٧٢١) حينما سأل عضو مجلس اللوردات الكومت كوبير رئيس الوزراء الكومت سندرلاند. أما في مجلس العموم يعود هذا التاريخ الى عام (١٧٨٣) . وان كان إستعماله نادراً حتى القرن التاسع عشر، حينما تم تنظيمه بقانون خاص في عام (١٨٨٨) ، وكان الهدف منه الحصول على المعلومات من الحكومة. للمزيد راجع : د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٣٤١. و عدنان محسن ظاهر وزميله،الرقابة البرلمانية من منظور لبناني وعربي ودولي، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص١٠٠. ود. بيشةوا حميد عبدالله، المسئولية السياسية للسلطة التنفيذية في النظام البرلماني (دراسة تحليلية مقارنة) ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٣، ص ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٨) عدنان محسن ظاهر وزميله، مصدر سبق ذكره، ص٩٩.

(٩) د. رأفت الدسوقي، هيمنة السلطة التفيذية على أعمال البرلمان، منشأة المعارف، جلال حزي وشركائه، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ، ص١٢٥.

(١٠) د. حسن البحري، الرقابة البرلمانية، بحث قانوني مقدم للموسوعة القانونية المتخصصة، متوفر على الموقع الالكتروني: http://parliament.gov.sy/SD08/msf/1438765605_.pdf

(١١) بول سيلك وزميله، كيف يعمل البرلمان، ت: د.علي الصاوي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٧١.

فالسؤال كما أشار اليه الاستاذ (محمد كامل ليلة) لا يترتب عليه مناقشة واسعة الأطراف، كما لايصل الى حد طرح مسألة الثقة بالوزارة، وإنما هو مجرد إستفهام حول قضية معينة لا يعرفها عضو البرلمان ويريد التثبت منها[١٢]. وبذلك فإن السؤال علاقة مباشرة بين السائل والمسؤول، ومن ثم إذا لم يقتنع العضو السائل في البرلمان بإجابة الوزير فمن حقه التعقيب على رد المسؤول[١٣]. وفي هذه الحالة يمكن للعضو أيضاً ان يحول السؤال الى الإستجواب كوسيلة رقابية أخرى[١٤]. وعلى ذلك تعد الأسئلة جزء من عملية برلمانية متكاملة تهدف الى محاسبة الحكومة ككل[١٥].

ومما تقدم يمكن القول بأن السؤال البرلماني احد أدوات الرقابة البرلمانية التي يمكن لعضو البرلمان من خلالها مراقبة السياسات الحكومية التي تحتاج للتوضيح والتفسير. ونظراً لإختلاف دساتير الدول وإختلاف الأنظمة الداخلية للبرلمانات؛ تختلف خطورة هذه الوسيلة الرقابية وطبيعة إتخاذ إجراءاتها من دولة الى أخرى. ولكن على الرغم من وجود آراء مختلفة حول أهمية وجدوى هذه الآلية في الرقابة البرلمانية؛ إلاَّ انها تعد من الوسائل المهمة والمؤثرة للرقابة البرلمانية تجاه أعمال السلطة التنفيذية.

ثانياً: الإستجواب البرلماني Parliamentary Interpellation

يعرف (معجم بلاكويل للعلوم السياسية) الإستجواب بأنه «الأسئلة التي يطرحها عضو في الهيئة التشريعية على عضو في الهيئة التنفيذية في الأنظمة البرلمانية، وتعد على نطاق واسع وسيلة لمساءلة الحكومة عن تصرفاتها»[١٦]؛ إذان الاستجواب كإحدى الوسائل الرقابة البرلمانية هو إتهام يوجهه أحد أعضاء البرلمان لرئيس مجلس الوزراء او لأحد الوزراء حول قضية معينة تدخل في إختصاصه، أو إستفسار يحمل في طياته إتهاماً او نقداً لبعض التصرفات او السياسات التي قامت بها السلطة التنفيذية[١٧]. وتعد هذه الوسيلة من الوسائل الرقابة البرلمانية الخطيرة على أعمال السلطة التنفيذية، وهذا الحق يتضمن اتهام الحكومة كلها أو أحد أعضائها، وتجري محاسبتها ولومها؛ ومن ثم فإن هذاالحق يعقبه عادةً طرح الثقة بالحكومة كلها أوببعض أعضائها[١٨]، أي قد يصل في بعض الأحيان الى سحب الثقة من الوزراة، وكما رأينا ذلك في البرلمان العراقي، عند إستجواب كل من وزير الدفاع و وزير المالية، الذَين لم يفلحا في جوابهما في إقناع النواب بصحة سياساتهما وتصرفاتهما؛ مما أدى في النهاية الى

(١٢) د. محمد كامل ليلة، مصدر سبق ذكره، ص٩٢٤. وكذلك أكد هذا الرأي الاستاذ موريس دوفرجية، في كتابه: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري –الانظمة السياسية الكبرى، ت: د.جورج سعد، ط٢، مجد: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، وشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت،٢٠١٤، ص١١٧.

(١٣) نقلاً عن: مفتاح حرشاو، الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة (دراسة مقارنة) ، دار الفكر والقانون للنشر والقانون، المنصورة، ٢٠١٤، ص٣٦.

(١٤) د. حميد حنون خالد، الانظمة السياسية، الدار العربية للقانون، بغداد، ٢٠١٠، ص٩٦. صالح جواد الكاظم و زميله، الانظمة السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٧١.

(١٥) بول سيلك وزميله، مصدر سبق ذكره، ص٢٧١.

(١٦) فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص٤٦٧.

(١٧) د. رأفت الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤.

(١٨) د. حسن البحرى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

سحب ثقة البرلمان منهما في ممارسة مهامهما الوزارية[١٩].

وفي السياق ذاته يرى الأستاذ (محمد كامل ليلة) نظراً للخطورة التي قد تسفر عنها هذه الرقابة، ولكي لا تنحرف عن هدفها، وتسير في إتجاه سليم، ينبغي ان تحاط بضمانات كثيرة و إجراءات معينة، كي تكون وسيلة للرقابة البناءة، وليس سبيلاً من سبل الهدم والتدمير. كما يجب ان تتاح الفرصة والوقت للشخص الموجه إليه الإستجواب لغرض الاستعداد للمناقشة والرد؛ وذلك من أجل تفادي عنصر المفاجأة بالنسبة للوزارة[٢٠]. ولهذا السبب إشترط المشرع الدستوري في أغلب الدول تحديد وقت معين للشخص الموجه اليه الاستجواب لغرض استعداده للمناقشة والرد، كما أخذ هذا الموضوع في الحسبان في الدستور العراقي[٢١].

ومن الجدير بالذكر أن الإستجواب قد يقترن بمجموعة من الشروط او الأحكام الشكلية والموضوعية؛ ويجب على عضو البرلمان أن يأخذها (هذه الشروط) في الحسبان عند إستخدامها كإحدى الوسائل الرقابة البرلمانية الخطيرة. ومن بين أهم هذه الشروط كما أشار اليها الدكتور (حامد حمود الخالدي) هي مايتعلق بمقدم الاستجواب، او لمن يقدم، او بميعاد وطريقة تقديمه، وعدم مخالفته للقوانين والدستور، وألاَّ يضر بالمصالح العليا للبلاد؛ وان يتعلق موضوع الاستجواب بإختصاص وتصرفات الحكومة دون غيرها من السلطة القضائية[٢٢].

نخلص مما تقدم ان الإستجواب يعد جوهر الرقابة السياسية للبرلمان تجاه السلطة التنفيذية، وعلى الرغم من أهميته وتأثيره بوصفه وسيلة دستورية فعالة للبرلمان في تصويب إنحرافات الحكومة في تصرفاتها؛ فانه من الممكن للعضو إستغلالها وإساءة إستخدامها تجاه خصومه لأغراض سياسية أو مسائل شخصية أو صراعات حزبية وغيرها.

ثالثاً: التحقيق البرلماني Parliamentary Inquiry

يقصد بالتحقيق البرلماني كما جاء في الموسوعة السياسية "شكل من أشكال الرقابة التي يمارسها المجلس النيابي (السلطة التشريعية) على الحكومة او السلطة التنفيذية، وتقوم بالتحقيق لجنة مؤلفة من أعضاء ينتخبهم البرلمان هدفهم الكشف عن العناصر المادية والمعنوية كافة في مسألة او قضية ذات مصلحة عامة، ويحق لها الإطلاع على كل المستندات والوثائق، وإستدعاء المسؤولين المثول أمامها،

---

(١٩) قرر البرلمان العراقي في جلسته رقم (١٤) الخميس(٢٠١٦/٨/٢٥) بسحب الثقة من وزير الدفاع (خالد العبيدي) بعد إستجوابه من قبل النائبة (عالية نصيف) ، وكان عدد المصوتين بنعم (١٤٢) ، وكلا (١٠٢) والاوراق الباطلة (١٨) من اصل (٢٦٢) نائب. وكذلك في جلسته رقم (١٧) الاربعاء (٢٠١٦/٩/٢١) ، قرر البرلمان بسحب الثقة أيضاً من وزير المالية (هوشيار زيباري) بعد إستجوابه من قبل النائب (هيثم الجبوري) ، وكان عدد المصوتين بنعم (١٥٨) ، وكلا(٧٧) ، والاوراق الباطلة (١٤) من أصل (٢٤٩) نائب. للمزيد من التفصيل حول ذلك، راجع الموقع الرسمي للبرلمان العراقي، على الرابط الآتي: http://ar.parliament.iq/LiveWebsites/Arabic/DecisionsAndRecommendations.aspx

(٢٠) د. محمد كامل ليلة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢٥.

(٢١) للمزيد حول ذلك أنظر الدستور الدائم للجمهورية العراقية لسنة (٢٠٠٥) (المادة ٦١/ ف٧ - ج) .

(٢٢) د. حامد حمود الخالدي، الدور الرقابي للبرلمان في المجال المالي في النظام الدستوري الإنجليزي والمصري والكويتي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص٣١٦-٣٣٤. وكذلك د. بختيار غفور البالكي، الوظائف غير التشريعية للبرلمان، مطبعة شهاب، اربيل،٢٠١٠، ص ص ١٣٤-١٣٥.

والإستفسار عن جميع الملابسات والوقائع؛ وقد يطلق أحياناً عليها إسم لجنة تقصي الحقائق"[٢٣]. إذ ان تقصي الحقائق هو عمل لجنة التحقيق؛ لأن الغرض من اللجنة هو التقصي والبحث للوصول الى الحقيقة؛ وعلى ذلك فإن إطلاق تسمية لجنة تقصي الحقائق هو التسمية الأصح (حسب رأي الدكتور معتز فيصل العباسي) من إستخدام لجان التحقيق لغرض عدم خلطها مع لجان التحقيق الإدارية التي تشكل وفقاً للقوانين والممارسات الإدارية ويتمتع بصلاحيات تحقيقية واسعة[٢٤].

و يرى الدكتور (فارس محمد عمران) حق إجراء التحقيق البرلماني نتيجة لازمة لممارسة البرلمان لدوره (سواء فيما يتعلق بإعداد التشريع أم فيما يتعلق بإجراء الرقابة على السلطة التنفيذية) وهي بذلك ليست بحاجة الى نص يخوله هذا الحق صراحة لغرض مباشرته. وعلى الرغم من خلو بعض الدساتير من نصوص تمنحه ذلك صراحة؛ لكنه من حق البرلمان للقيام في إجراء هذه التحقيقات[٢٥]. ويمكن أن يأخذ مجلس النواب اللبناني مثالاً على ذلك[٢٦].

ومن الجدير بالذكر هناك عدد من الأساتذة ومن بينهم الدكتور (فارس محمد عمران) يرون بأن الرقابة البرلمانية بصفة عامة والتحقيقات البرلمانية بصفة خاصة قد باتت عديمة الفاعلية ضعيفة الأثر لأسباب كثيرة، منها[٢٧]:

١. الاسباب السياسية، أي تأثرها بالإعتبارات الحزبية.

٢. إفتقار أعضاء البرلمان الى الخبرة الرقابية، وعدم تعرفهم على الوقائع الحقيقية؛ إذ تعتمد هذه اللجان غالباً على البيانات والمعلومات والتقارير الدورية المقدمة من الأجهزة الرقابية أو الهيئات الحكومية المشمولة بالرقابة.

٣. أضحت عملية سحب الثقة من الحكومة أمراً مستحيلاً تحقيقه طالما كان الحزب الحاكم هو الذي يشكل الأغلبية البرلمانية.

يتضح مما تقدم بأن تأثير ودور اللجان التحقيقية ومدى فعاليتها كإحدى المهام الرقابية للبرلمان يتوقف على مستوى تطور الثقافة السياسية والبيئة الإجتماعية وطبيعة النظام السياسي للدولة من حيث مدى إلتزامها بالمباديء الديمقراطية والقواعد الدستورية، وعلى ذلك يمكن ان يقيس أداء اللجان التحقيقية غالباً بأداء البرلمان نفسه؛ فإذا كان البرلمان، بشكل عام، قد أفلح في أداء دوره بكفاءة، فإن لجانه التحقيقية التي تعد بمثابة برلمان مصغر سوف تكون موفقة أيضاً في أداء مهامها التحقيقة بكفاءة، والعكس صحيح بالنسبة لها.

---

(٢٣) د.عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الاول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ٦٩٩.

(٢٤) د. معتز فيصل العباسي، آليات الرقابة للجان البرلمانية في المجلس النواب العراقي، المجلة البرلمانية –مجلة قانونية دورية تعني بالثقافة البرلمانية، بغداد، العدد٢، ٢٠١٢، ص٥٤.

(٢٥) د. فارس محمد عمران، التحقيق البرلماني في الدول العربية والامريكية والأوروبية، المرصد القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٦٣٤.

(٢٦) وعلى الرغم من ان الدستور في لبنان لم ينص صراحة على صلاحية البرلمان في إجراء تحقيق برلماني؛ إلا ان النظام الداخلي لمجلس النواب يقرر إجراء هذا الحق في المواضيع معينة. للمزيد حول ذلك، راجع: عدنان محسن الظاهر وزميله، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٩-١٥٦.

(٢٧) د. فارس محمد عمران، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٨.

المحور الثاني

الاداء الرقابي لبرلمان كوردستان- العراق في دورته الإنتخابية الثانية

يقصد بالأداء الرقابي لبرلمان كوردستان- العراق هو صلاحية إتخاذ جميع الإجراءات التي يملكها أعضاء البرلمان تجاه السلطة التنفيذية والتدابير اللازمة المتمثلة بالأسئلة البرلمانية والإستجوابات واللجان التحقيقية للبرلمان وغير ذلك من الفعاليات الرقابية المقررة قانوناً بغية حسن سير أعمال الحكومة في إقليم كوردستان(*).

وبالإستناد لِما طرحناه من مؤشرات فعالية الأداء الرقابي للبرلمان(٢٨)، سنعالج السؤال الذي طرحناه في إشكالية الدراسة؛ ألا وهو كيف كان مستوى الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان خلال دورته الإنتخابية الثانية (٢٠٠٥-٢٠٠٩)؟

لاشك في أن الوسيلة الرقابية الأكثر إستخداماً من أعضاء البرلمان في الدورة الثانية تجاه حكومة إقليم كوردستان او بالأحرى إزاء الوزراء او رئيس مجلس الوزراء مقارنةً بالوسائل الرقابية الأخرى هي السؤال البرلماني، إذ نجد ان مجموع الأسئلة التي وجهها برلمان كوردستان الى الوزراء او رئيس الوزراء في الدورة الثانية بلغ (٥٨)(**) سؤالاً من بين الأسئلة التي تم إجابتها من قبل الحكومة او التي لم تجب عليها الحكومة(٢٩). والملاحظ هنا انه من بين هذا العدد من الأسئلة نحو (١٧) سؤالاً منها لم تتم إجابتها

(*) هناك ملاحظتين ينبغي ذكرهما حول اداء برلمان كوردستان -العراق:

١- كان الإطار القانوني الذي إستند عليه البرلمان في القيام بمهامه الرقابية في الدورتين الإنتخابيتين الثانية والثالثة يتمثل ب(قانون إنتخاب برلمان كوردستان رقم(١) لسنة ١٩٩٢المعدل/ المادة(٥٤) وفقراته الثلاث) والمادة(٥٦) منه، وكذلك النظام الداخلي لبرلمان كوردستان رقم(١) لسنة١٩٩٢ المعدل، من المادة(٤٧ - ٥٠) ، وكذلك من المادة(٦١ - ٧٠) منه. وتتضمن الآلية الرقابية لبرلمان كوردستان بموجب هذين القانونين: السؤال والإستجواب، وكذلك تشكيل اللجان التحقيقية.

٢- أصدر برلمان كوردستان-العراق في جلسته المرقم(٨) بتاريخ (٢٠١٨/٧/١٧) نظاماً داخلياً جديداً، ومتنفداً منذ ذلك التاريخ، وهذا يعني تم إلغاء العمل بنظامه الداخلي رقم(١) لسنة١٩٩٢ المعدل. وان الآلية الرقابية للبرلمان بموجب هذه اللائحة الجديدة أكثر تطوراً ومفصلاً وشمولاً من النظام الداخلي رقم(١) ، وتتضمن الوسائل الرقابية وفقاً لهذه اللائحة الجديدة السؤال، وطرح موضوع عام للمناقشة، والإستجواب، وسحب الثقة من الحكومة، فضلاً عن تشكيل اللجان التحقيقية. للمزيد من التفصيل ينظر: النظام الداخلي لبرلمان كوردستان-العراق ٢٠١٨، المادة: من (٥٨ الى ٧٦) ، ومن (٤٣ الى ٤٦) .

(٢٨) راجع : مقدمة هذه الدراسة، مؤشرات قياس الأداء الرقابي والمالي.

(**) تجدر الإشارة الى انه لعدم حصولنا على الإستمارات التي وجهت فيها أسئلة أعضاء البرلمان الى الحكومة (على الرغم من طلبنا رسميا الى الجهات المعنية في البرلمان) للدورة الإنتخابية الثانية؛ وهذا قد إضطرنا الأستناد على المصدر المذكور. ولكن مرفقاً في هذا المصدر جميع إستمارات الأسئلة المذكورة فيه خلال الدورة الانتخابية الثانية لبرلمان كوردستان، لذلك يعد هذا الكتاب مصدر موثوق وعلمي.

(٢٩) طارق جامباز، پەرلەمانتارانی خولی دووەمی پەرلەمانی کوردستان (٢٠٠٥-٢٠٠٩) پرسیاربارانی حکومەتی کوردستان دەکەن، لەبڵاوکراوەکانی پەرلەمانی کوردستان، چاپخانەی شهاب، هەولێر، ٢٠٠٩، ل ل٨-٢٨٣.

اي بنسبة (٢٩،٣%) (كما مبين كل ذلك في جدول رقم-١)، ودون إتخاذ الإجراءات القانونية اللاحقة بشأنها من قبل العضو السائل في البرلمان[٣٠]، ويعد ذلك مؤشراً سلبياً على الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان.

جدول رقم-١: عدد الأسئلة البرلمانية في الدورة الإنتخابية الثانية لبرلمان كوردستان

السنة / الأسئلة	الأسئلة التي تمت إجابتها	الأسئلة التي لم تتم إجابتها	المجموع الكلي
٢٠٠٧	٣	٤	٧
٢٠٠٨	١٣	٣	١٦
٢٠٠٩	٢٥	١٠	٣٥
المجموع	٤١	١٧	٥٨

المصدر: إعتمدنا في إعداد هذا الجدول على: طارق جامباز، پەرلەمانتارانی خولی دووەمی پەرلەمانی كوردستان (٢٠٠٥-٢٠٠٩) پرسیاربارانی حكومەتی كوردستان دەكەن، سەرچاوەی پێشو، ل ل٨-٢٨٣.

ويتضح من خلال هذا الجدول بأن أعضاء برلمان كوردستان لم يوجه أيٍّ سؤال الى الحكومة خلال العام(٢٠٠٦)، او بمعنى آخر لم يستخدم أي منهم هذه الوسيلة الرقابية تجاه الحكومة أثناء هذه السنة، ونعتقد بأنها ليست لأنه لم توجد أيَةِ ملاحظة او سؤال من قبل أعضاء البرلمان على تصرفات الحكومة؛ بل انها ربما ترجع لأسباب عدة مثلاً تبعية النواب للأحزاب السياسية ومراعاتهم للحكومة (لاسيما كانت أغلبية الأحزاب السياسية أنذاك شاركت في تشكيل الحكومة) ومراعات الظروف السياسية التي مر بها الإقليم بعد الصراعات السياسية بين الحزبين (PUK,PDK) نحو عقد من الزمن التي تحولت دون إثارة أيةِ أسئلة حول قضايا ضمن أعمال الحكومة، ومن ثم إنعكست ذلك سلباً على الأداء الرقابي للبرلمان.

وفي السياق ذاته يلاحظ ان أكثرية هذه الأسئلة الموجه للحكومة تتعلق بالقضايا العامة اوبمطالب شريحة معينة او شخص محدد او بمسألة هامشية، ولكن نادراً منها أسئلة تتعلق بالقضايا الحساسة والمهمة مثل قضية الفساد والشفافية وتحقيق العدالة الإجتماعية وتجسيد المباديء القانونية والديمقراطية، وقضية مأسسة الحكومة وغير ذلك من هذه القضايا الأساسية[٣١]، وعلى سبيل المثال لا الحصر انه ضمن هذا العدد من الأسئلة التي تم توجيهها لحكومة إقليم كوردستان(١٨) سؤال منها(أي بنسبة ٣١%) فقط لوزارتي التعليم العالي وكذلك الرياضة والشباب حول القضايا التي تقع ضمن

(٣٠) للعضو البرلماني الحق في مساءلة الحكومة في حال لم تجب الأخيرة على سؤاله وذلك بموجب المادة(٦٧) من النظام الداخلي لبرلمان كوردستان –العراق رقم(١) لسنة(١٩٩٢) المعدل التي تنص على انه « إذا لم تجب الحكومة ضمن المهلة القانونية على سؤال العضو جاز لهذا الأخير ان يحوله الى إستجواب وتتبع في شأنه الأصول المتبعة في الإستجوابات» ولكن الملاحظ لم يستخدم اي عضو من أعضاء البرلمان الذين لم تجب الحكومة عن أسئلتهم حقه القانوني في ذلك ، الامر الذي يدل على ضعف الاداء الرقابي للبرلمان مهما كانت أسبابه اومبرراته.

(٣١) للمزيد من التفصيل حواضيع هذه الأسئلة، ينظر طارق جامباز، پەرلەمانتارانی خولی دووەمی پەرلەمانی كوردستان (٢٠٠٥-٢٠٠٩) پرسیاربارانی حكومەتی كوردستان دەكەن، سەرچاوەی بێشو، ل ل٨-٢٨٣.

إختصاصاتهما[٣٢]. وتدل ذلك على ضعف قدرة النواب وعجزهم في إثارة الأسئلة الحساسة خلال تلك الدورة الإنتخابية.

ومن جانب آخر وحول مرجعية الأعضاء الذين وجهوا الأسئلة الى الحكومة؛يلاحظ ان أغلب هؤلاء الأعضاء كانوا من كتلة الإتحاد الوطني الكوردستاني، بحيث بلغ نسبة أسئلتهم الموجه للحكومة خلال هذه الدورة الإنتخابية نحو (٧٧،٥%) من مجموع الأسئلة الرقابية للبرلمان[٣٣]. وهذا الأمر تثير العديد من الملاحظة والأسئلة بالنسبة لأداء الرقابي لأعضاء الكتل الأخرى(كما مبين كل ذلك في جدول رقم-٢)، ولاسيما كتلة الحزب الديمقراطي الكوردستاني التي على الرغم ان عدد أعضاءها تساوي أعضاء كتلة الإتحاد الوطني الكوردستاني غيرَ ان نسبة أسئلتهم لم تصل الى (٧%) من إجمالي هذا العدد الكلي.

جدول رقم-٢: عدد ونسبةالأسئلة البرلمانية حسب الكتل للدورة الثانية لبرلمان كوردستان

الكتلة / السؤال	PUK	PDK	الاتحاد الإسلامي	اتحاد القومي الديمقراطي	الجماعة الإسلامية	كلدان وآشور	المختلط	مصدره غير واضح	المجموع
عدد	٤٥	٤	٣	٢	١	١	١	١	٥٨
ونسبة الأسئلة	%٧٧،٥	%٦،٨	%٥	%٣،٤	%١،٧	%١،٧	%١،٧	%١،٧	%١٠٠

المصدر: إعتمدنا في إعداد هذا الجدول على: طارق جامباز، پەرلەمانتارانی خولی دووەمی پەرلەمانی كوردستان (٢٠٠٥-٢٠٠٩) پرسیاربارانی حكومەتی كوردستان دەكەن، سەرچاوەی بێشو، ل ل٨-٢٨٣.

أما فيما يتعلق بالإستجوابات البرلمانية كأهم وأخطر وسيلة رقابية للبرلمان على الحكومة؛ يلاحظ انه على الرغم من تمتع برلمان كوردستان بهذه الصلاحية قانوناً[٣٤]؛ غير أنه لم يفلح في إستخدامها تجاه ايٍّ من الوزراء او رئيس الوزراء؛اي أنه عجز عن اللجوء الى إستخدامها او التهديد بها تجاه الحكومة طيلة هذه الدورة الإنتخابية مهما كانت المخالفات القانونية للحكومة[٣٥] او تجاهلها لمطالبات المواطنين وشكاواهم التي رفعت الى النواب بوصفهم ممثلون عنهم بصدد عدم تلبي حاجاتهم ومعالجة

(٣٢) ينظر: نفس المصدر، ص ص٨-٢٨٣.

(٣٣) وتجدرة الإشارة الى ان هذه النسبة لا تدل على فعالية جميع أعضاء هذه الكتلة بشكل متساو؛ بل ان أغلبية أعضاءها لم يوجه أيٍّ سؤال الى الحكومةأيضاً، وإنما يعود هذا الفضل لعدد معين من أعضاءها ، وأبرزهم السيد "طارق محمد سعيد جامباز، سوزان شهاب نوري و آريز عبدالله احمد" التي بلغ عدد أسئلتهم الموجهة الى الحكومة أكثر من (٢٦) سؤال، أي بنسبة (٥٧،٧%) من إجمالي أسئلة هذه الكتلة. للمزيد من التفصيل حول ذلك ينظر: طارق جامباز، پەرلەمانتارانی خولی دووەمی پەرلەمانی كوردستان (٢٠٠٥-٢٠٠٩) پرسیاربارانی حكومەتی كوردستان دەكەن، سەرچاوەی بێشو، ل ل٨-٢٨٣.

(٣٤) ينظر: المادة (٦١ – ٧١) من النظام الداخلي لبرلمان كوردستان العراق رقم(١) لسنة١٩٩٢ المعدل.

(٣٥) ومن أمثلة هذه المخالفات القانونية للحكومة التي من واجب البرلمان إستجوابها ومساءلتها هي عدم إرسال الحساب الختامي للموازنة العامة الى البرلمان بغية المصادقة عليه قانوناً خلال الدورة الإنتخابية الثانية، او عدم إجابة الوزراء لمجموعة من الأسئلة الموجهة إليهم من قبل النواب، وغير ذلك من هذه القضايا.

مشاكلهم من الحكومة[٣٦]. ومن ثم يعد ذلك دليلاً واضحاً على ضعف الاداء الرقابي للبرلمان وإخفاقه في مزاولة هذه المهمة التي تأتي بمثابة عاملاً أساسياً في تحقيق توازن سلطاته مع السلطة التنفيذية، بغض النظر عن الأسباب او المبررات الواقعية لذلك.

وتجدر الإشارة الى ان السيد (عدنان مفتي) رئيس برلمان كوردستان في هذه الدورة قد برر ضعف قدرة الأداء الرقابي لأعضاء البرلمان تعود الى أسباب عدة موضوعية وتبريرات واقعية لايمكن لأحد ان لايأخذها بنظر الإعتبار، ومن أهمها كما هو يقول "نظراً لإعتبارات الظروف السياسية وحساسية الوضع حينذاك وتوحيد الإدارتين (الأربيل والسليمانية) ولاسيما بعد الحرب الأهلية في إقليم كوردستان بين الحزبين الحاكمين؛ فقد إضطرنا بمراعات الإعتبارات الحزبية التي ظهرت بوجه كل وزير، وعلى حساب الأداء الرقابي للبرلمان، ولكن مع ذلك كان علاقتنا مع الحكومة علاقة متوازنة ومتعاونة، نتيجةً لإيجاد الإتفاقية المبرمة بين الحزبين"[٣٧]. وعلى الرغم من اعتقادنا بان هذه التبريرات تعد عراقيل ومبررات واقعية على الصعيد العملي، غير انها مبررات غير قانونية وغير علمية على الصعيد النظري، لذلك ومهما كانت واقعية التبريرات فقد إنعكس ذلك سلباً على الاداء الرقابي لبرلمان كوردستان.

أما بخصوص تشكيل اللجان التحقيقية المؤقتة او لجان تقصي الحقائق كإحدى الآليات الرقابية للبرلمان؛ نجد بأن برلمان كوردستان لم يشكل أيَةِ لجنة بهذا الشأن خلال هذه الدورة الإنتخابية سوى لجنتينِ مؤقّتتينِ في (٢٠٠٥/٩/٨) وهما: لجنة لإعادة النظر في مشروع دستور إقليم كوردستان-العراق على ضوء مشروع دستور جمهورية العراق الإتحادية. وكذلك لجنة متابعة تطبيق المادة(٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية[٣٨]. وعليه يمكن القول ان عدم تشكيل اللجان التحقيقية خلال هذه الدورة وإمتناع (برلمان كوردستان) من مزاولة هذه الصلاحية الرقابية يعد بمثابة عدم إهتمام البرلمان بمتابعة بعض القضايا التي تكمن ضمن إختصاصاته الرقابية والقانونية؛ وبذلك فإن السؤال المطروح هنا: هل ان عدم تطبيق المادة(١٤٠) من الدستور العراقي الدائم في موعدها المقرر (أي نهاية عام ٢٠٠٧) لم يحتاج الى تشكيل لجنة برلمانية لأجل متابعتها؟ هل ان التدخلات العسكرية التركية (جواً وبراً) داخل أراضي الإقليم لم تقتض تشكيل لجنة تحقيقية برلمانية؟ لماذا شكل البرلمان العراقي لجنة تقصي الحقائق في (٢٠٠٨/٢/٢٩) حول هذه العمليات العسكرية للجيش التركي[٣٩]؛ ولكن برلمان

(٣٦) للمزيد من الإطلاع حول نوعية وعدد هذه الشكاوى والمطالبات سواءاً أكانت من المواطنين او من الجمعيات الأهلية او من منظمات المجتمع المدني وغيرها؛ ينظر: بەڕێوەبەرایەتی ڕاگەیاندنی بەرلەمانی کوردستان، کارو جالاکیەکانی لێژنەکانی بەرلەمانی کوردستان، خولی دووەم(٢٠٠٥-٢٠٠٩) ، ٢٠١١، جميع الصفحات التي سجل فيها هذه المطالبات و التقارير.

(٣٧) مقابلة مع السيد (عدنان المفتي) رئيس برلمان كوردستان-العراق للدورة الثانية، في أربيل، بتاريخ (٢٠١٧/٧/١٢) .

(٣٨) قرار رقم (٥) بتاريخ (٢٠٠٥/٩/٨) ، وكذلك قرار رقم(٧) بنفس التاريخ لبرلمان كوردستان-العراق. ينظر: المجلس الوطني لكوردستان العراق، مجموعة القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس الوطني لكوردستان العراق للفترة (٢٠٠٥/٦/٤) لغاية ٢٠٠٦/١٢/٢٧) ، المجلد التاسع،٢٠٠٨، ص ص٣٢٠-٣٢٥.

(٣٩) للمزيد حول هذه اللجنة ونتائج عملها وتقريرها أنظر: مجلس النواب العراقي، الدائرة الإعلامية، تقرير لجنة تقصي الحقائق عن الإجتياح العسكري التركي في إقليم كوردستان العراق، بغداد، ايار/٢٠٠٨. متوفر على الرابط:
http://parliamentiraq.com/Iraqi_Council_of_Representatives.php?name=singal9asdasdas9dasda8w9werww8vw854wvw5w0v98457475v38937456033t64tg34t64gi4dow7wnf4w4y4t386b5w6576i75page&

كوردستان لم يحتذى بما قام به برلمان العراق؟!، وكذلك هل ان مشكلات شحة المياه وقلة الكهرباء وكذلك نقص الخدمات العامة في أكثرية مدن الأقليم أثناء هذه الدورة البرلمانية لم تحتاج الى تشكيل لجنة تحقيقية برلمانية بوصفها ممثلة عن الشعب؟ وعلى الرغم من ذلك فمن غير المنطقي القول بأنه لم تحدث أية قضية تستوجب على البرلمان ان يشكل لجنة تحقيقية بصدد متابعتها ومعالجتها طوال هذه الدورة الإنتخابية، وكل هذا يعد مؤشرا سلبيا للأداء الرقابي لبرلمان كوردستان.

وعلاوةً على الوسائل الرقابية التي ذكرناه فيما سبق؛ إذ يلاحظ بأن برلمان كوردستان قد إستعان بطريقة شبه رقابية أخرى وغير مذكورة قانوناً؛ ألا وهي إستضافة الوزراء والمسؤولين الحكوميون لغرض تقديم تقارير عن نشاطاتهم في وزاراتهم اوهيئاتهم و وجهت اليهم أسئلة وإستفسارات لتوضيح وبيان بعض المسائل التي تهم المواطنين في إقليم كوردستان[٤٠]. وكان برلمان كوردستان خلال هذه الدورة الإنتخابية قد إستضاف رئيس إقليم كوردستان او رئيس مجلس الوزراء وكذلك الوزراء في أكثر من (٤٠) جلسة برلمانية لمناقشة الاستفسارات التوضيحية بصدد العديد من القضايا والمسائل المختلفة، بحيث تم تخصيص أغلب هذه الجلسات لهذه الإستضافات في عام (٢٠٠٧)[٤١]. وهذا اضافة الى إستضافة بعض الوزراء من قبل بعض اللجان الدائمة للغرض نفسه الذي أشرنا إليه، وعلى سبيل المثال لا الحصر، تم حضور الدكتور (دلشاد عبدالرحمن) وزير التربية في إجتماع مع لجنة التربية والتعليم العالي لبرلمان كوردستان بعد ان تم إستضافته من قبل الأخيرة في (٢٠٠٦/٥/٣١) حول بعض المسائل المتعلقة بشؤون التربية والتعليم في إقليم كوردستان[٤٢]. عليه وعلى الرغم من ان الإستضافات ليست من الوسائل الرقابية القانونية التي تترتب عليها آثار؛ إلاّ انها تعد من الوسائل المؤثرة والمفيدة لبرلمان كوردستان، و التي لها إنعكاسات إيجابية على أداءه الرقابي.

وبالإستناد لما سبق ذكره يمكن القول بأن برلمان كوردستان في دورته الإنتخابية الثانية قد عجز الى حد كبير في أداءه الرقابي على أعمال الحكومة، ولم يتسنى له تجاوز العراقيل السياسية والواقعية بغية ان يقوم بمهامه الرقابية بشكل فعال ومؤثر.

. تاريخ الزيارة:٢٠١٨/٩/٤.pa=showpage&pid=114

(٤٠) وتجدر الإشارة الى ان الإستضافة تختلف عن الإستجواب كوسيلة رقابية مذكورة قانوناً، إذ ان قانون إنتخاب برلمان كوردستان-العراق رقم(١) لسنة(١٩٩٢) المعدل وكذلك النظام الداخلي لبرلمان كوردستان رقم(١) لسنة١٩٩٢ المعدل لم يذكرا هذه الطريقة كوسيلة رقابية للبرلمان تجاه الحكومة، ولم تترتب أية آثار قانونية لاحقة بشأنها عندما لم يحضر المسؤول المراد إستضافته في الجلسة البرلمانية، او عندما تكون إستفساراته او توضيحاته غير مرضية بالنسبة لأعضاء البرلمان. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد طلب البرلمان وزيري البلديات والزراعة بإستضافة الى البرلمان؛ بناءاً على طلب لجنة البلديات والنقل والمواصلات لبرلمان كوردستان، بناءاً على كتابها المرقم (٨) بتاريخ (٢٠٠٧/٦/٢٨) ولكنهما لم يحضرا؛ دون ان تترتب على ذلك آثار قانونية لاحقة. ينظر: بەڕێوەبەرایەتی ڕاکەیاندنی بەرلەمانی کوردستان، کارو جالاکیەکانی لێژنەکانی بەرلەمانی کوردستان، خولی دووەم، سەرچاوەی پێشو. ل٤٩٣.

(٤١) للمزيد حول هذه الإستضافات ومواضعها، ينظر: پەرلەمانی کوردستان-عێراق، بەرنامەی کاری دانیشتنەکانی پەرلەمانی کوردستان-عێراق لە(٢٠٠٥/٦/٤ تا٢٠٠٩/٧/٢٥) ، بەشی چوارەم، ٢٠٠٩، ل ل١٠-٢٦٤.

(٤٢) بەڕێوەبەرایەتی ڕاکەیاندنی بەرلەمانی کوردستان، کارو جالاکیەکانی لێژنەکانی بەرلەمانی کوردستان، خولی دووەم، سەرچاوەی پێشو، ل٣٩٣.

المحور الثالث

الاداء الرقابي لبرلمان كوردستان في دورته الإنتخابية الثالثة

لقد شهدت الدورة الإنتخابية الثالثة لبرلمان كوردستان منذ الجلسة الأولى والى الجلسة الأخيرة مناقشات حادة ومنافسة شديدة بين الكتل التي شكلت الحكومة والكتل التي بقيت ضمن المعارضة البرلمانية[٤٣]، وإنعكست ذلك (سواءاً كان سلباً ام إيجاباً) على أداء البرلمان؛ولاسيما في أدائه الرقابي.

وعلى غرار ماهو معمول به في أغلب البرلمانات في العالم كانت الوسيلة الرقابية الأكثر إستخداماً وشيوعاً بيد أعضاء البرلمان تجاه حكومة إقليم كوردستان هو السؤال البرلماني خلال هذه الدورة الإنتخابية، و وفقاً لأحصائية مديرية شؤون البرلمان؛ نجد ان برلمان كوردستان قد وجه نحو (٤٣٦) سؤالاً الى أعضاء حكومة إقليم كوردستان (رئيس الحكومة والوزراء ورؤساء الهيئات) كممارسة للعمل الرقابي بغية إستيضاح مسائل غامضة اوالحصول على معلومات معينة او غير ذلك خلال هذه الدورة[٤٤]. ويعد هذا العدد من الأسئلة البرلمانية مؤشراً إيجابياً على فعالية الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان.ولكن السؤال المطروح هو: الى أيٍّ مدى أجابت الحكومة على هذه النسبة الكبيرة من الأسئلة البرلمانية؟

يمكن القول ان جواب هذا السؤال قد يثير الدهشة بالنسبة لمستوى رُضُوخ الحكومة في مسؤوليتها امام البرلمان؛ لأنه ومن خلال التمعن بالإحصائيات الواردة من البرلمان يتبين بأن الحكومة لم تجب على (١٥٣) سؤالاً منها طوال هذه السنوات الأربعة[٤٥]، (كما مبين في جدول رقم-٣)، أي بلغت نسبة الأسئلة التي لم ترد عليها الحكومة (٣٥%) من العدد الكلي للأسئلة البرلمانية لهذه الدورة الإنتخابية.

جدول رقم-٣: عدد الأسئلة البرلمانية للدورة الإنتخابية الثالثة لبرلمان كوردستان

الأسئلة / السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	المجموع
الأسئلة التي ترد عليها الحكومة	٢٩	٨٠	٧١	٩٣	١٠	٢٨٣
الأسئلة التي لم ترد عليها الحكومة	١٦	٤٢	٦٢	٢٥	٨	١٥٣
المجموع الكلي	٤٥	١٢٢	١٣٣	٢١٢	١٨	٤٣٦

المصدر: إعتمدنا في إعداد هذا الجدول على:مديرية شؤون البرلمان، إحصائية أسئلة أعضاء برلمان كوردستان للدورة الثالثة، مصدر سبق ذكره.

(٤٣) للمزيد حول تركيبة برلمان كوردستان في هذه الناحية، راجع المبحث الأول من الفصل الثالث للأطروحتنا الموسومة ب(تقويم أداء البرلمان في إقليم كوردستان ٢٠٠٥ - ٢٠١٣) .

(٤٤) مديرية شؤون البرلمان، إحصائية أسئلة أعضاء برلمان كوردستان للدورة الثالثة، غير منشورة.وحصلنا على هذه الإحصائية عن طريق التواصل الألكتروني - الإيميل(Email) في (٢٠١٧/٧/٩) . ولكن حسب إحصائية مديرية إعلام برلمان كوردستان بلغ عدد الأسئلة البرلمانية (٤١٨) سؤالاًفي الدورة الثالثة (٢٠٠٩-٢٠١٣) . نقلاً عن: د.أمين فرج شريف، الحكم الصالح في إقليم كوردستان العراق (دراسة في المقومات والمعوقات) ، أطروحة غير منشورة ،مقدمة الى كلية القانون والسياسة في جامعة الساليمانية،٢٠١٣، ص٦٣.

(٤٥) المصدر نفسه.

والملاحظ هنا انه على الرغم من هذه النسبة العالية من الأسئلة التي لم تجب ولم ترد عليها الحكومة؛ إلاَّ أن برلمان كوردستان قد عجز في إتخاذ الإجراءات اللاحقة المترتبة على هذه المخالفات القانونية للحكومة إزاء البرلمان، والتي يجب ان تحاسب عليها (على هذه المخالفات) وتحولها الى مرحلة الرقابية اللاحقة الأكثر حسماً؛ ألا وهي مرحلة إستجواب الحكومة. ومن ثم يدل ذلك على ضعف قدرة البرلمان في التمتع بحقه القانوني بإستخدام هذه الوسيلة الرقابية بغض النظر عن أسبابها او مبرراتها.

وعليه يمكن القول إذا كان هذا العدد الهائل من الأسئلة الرقابية تعد بمثابة مؤشراً إيجابياً لفعالية ألاداء الرقابي لبرلمان كوردستان من ناحية؛ فلا ريب أن عجزه على إرغام الحكومة للإجابة عليها، وكذلك عدم قدرته على إتخاذ التدابير القانونية اللازمة بشأنها تعد بمثابة إخفاق البرلمان في أداءه الرقابي من ناحية أخرى.

وفي السياق ذاته يؤكد (كاردؤ محمد) رئيس كتلة التغيير (طؤرِان) التي هي أكبر كتلة برلمانية معارضة في الدورة الأنتخابية الثالثة بأن أغلبية الأسئلة التي وجهها برلمان كوردستان الى الحكومة كإحدى وسائل الرقابة البرلمانية قد قدمت من قبل المعارضة(*)، أما بصدد الأسئلة التي لم ترد عليها الحكومة؛ إذ ان رئاسة البرلمان قد أعاقت امام إجراءات تحويل السؤال الى الإستجواب البرلماني(٤٦). وفي الإتجاه نفسه أكد بعض من الباحثين بأن قائمة التغيير في برلمان كوردستان كان له دور مؤثر وفعال خلال هذه الدورة الإنتخابية في مساءلة الوزراء، بطرق مختلفة، مما أدى الى تنشيط الأداء الرقابي للبرلمان(٤٧). ومن ثم يمكن القول أنه بغض عن دور المعارضة في توجيه السؤال الرقابي للحكومة من حيث الكَم، الإ ان الأخيرة لَم تجب على جميع أسئلتها كأعضاء في برلمان كوردستان كما كان من المفروض ردها قانوناً، مما أدى ذلك الى إخلال التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وضعف قدرة الأداء الرقابي للأخيرة في هذه الناحية.

أما فيما يتعلق بالإستجواب البرلماني؛ فيلاحظ انه لأول مرة في تاريخ أداءه الرقابي إستخدم برلمان كوردستان هذه الوسيلة الرقابية تجاه رئيس حكومة إقليم كوردستان وإثنان من وزرائه في عهد التشكيلة الوزارية السادسة، وقد جاء ذلك بعد صدور قرار رقم(١) لسنة(٢٠١١) من برلمان كوردستان-العراق وهو قرار إدانة وتحريم وتجريم العنف وإطلاق النار على المواطنين ومداهمة المقرات الرسمية والحزبية والإضرار بالممتلكات العامة والخاصة من قبل أيٍّ طرف(٤٨)، و بموجب هذا القرار كان يجب

(*) تجدر الإشارة الى انه لعدم حصولنا على الإستمارات التي وجدت فيها أسئلة أعضاء البرلمان (رغم طلبنا عليها الى الجهة المعنية في برلمان كوردستان) للدورة الإنتخابية الثالثة فلم يتسنْ لنا من تحليل وتحديد نسبة الأسئلة الموجه حسب الكتل او العضو او اللجنة، كما لم نتسنْ لنا من تحليل طبيعة هذه الأسئلة من حيث أهميتها ومدى تأثيرها والجهة التي وجهت اليها أعلى نسبة من الأسئلة البرلمانية، وغير ذلك.

(٤٦) مقابلة مع السيد (كاردؤ محمد) رئيس كتلة التغيير للدورة الإنتخابية الثالثة، بتاريخ (٢٠١٧/٨/٢٤) .

(٤٧) د.رشيد عمارة الزيدي ويوسف محمد صادق، المعارضة السياسية في إقليم كوردستان –العراق، (النشأة والمستقبل)، بحث منشور في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢، ص ٣٢ متوفر على الموقع الألكتروني:
http://www.dohainstitute.org/release/cf7c6b56-126a-47d6-af38-de28e8d10

(٤٨) صدر هذا القرار بعد إحداث سلسلة إحتجاجات وتظاهرات جماهيرية في إقليم كوردستان، ولاسيما في مدينة

على البرلمان مساءلة رئيس الحكومة و وزيري الداخلية والبيشمركة وفق الإجراءات القانونية[٤٩]. وكذلك بناءاً على طلب العدد القانوني من أعضاء برلمان كوردستان[*] وبغية تنفيذ فقرة (١٥) من القرار المذكور؛ فقد تم إستجواب كل من الدكتور(برهم أحمد صالح) رئيس مجلس الوزراء، و(جعفر مصطفى علي) وزير البيشمركة، وكذلك (عبدالكريم سلطان عبدالله) وزير الداخلية في ثلاثة جلسات إستثنائية للبرلمان[٥٠] (كما مبين في جدول رقم-٤).

جدول رقم-٤: الإستجوابات البرلمانية للدورة الإنتخابية الثالثة لبرلمان كوردستان

الشخص المستوجب	طالب الإستجواب	رقم وتاريخ جلسة الإستجواب	نتيجة جلسة الإستجواب	قرار رفض سحب الثقة
د.برهم أحمد صالح رئيس مجلس الوزراء	-العدد القانوني من أعضاء البرلمان -قرار رقم(١) ف١٥ ٢٠١١/٢/٢٣	الجلسة الإستثنائية المرقمة(٦)، بتاريخ ٢٠١١/٣/٩	إعادة منح الثقة بأكثرية(٦٧) صوتاً مقابل(٢٨) صوتاً بسحب الثقة	قرار رقم(٣) لسنة(٢٠١١) بتاريخ ٢٠١١/٣/٩
جعفر مصطفي علي وزير البيشمركة	-العدد القانوني من أعضاء البرلمان -قرار رقم(١) ف١٥ ٢٠١١/٢/٢٣	الجلسة الإستثنائية المرقمة (٨)، بتاريخ ٢٠١١/٤/١٠	إعادة منح الثقة بأكثرية(٦٨) صوتاً من أعضاء الحاضرين	قرار رقم(١٥) لسنة (٢٠١١) بتاريخ ٢٠١١/٤/١٠
عبدالكريم سلطان عبدالله وزير الداخلية	-العدد القانوني من أعضاء البرلمان -قرار رقم(١) ف١٥ ٢٠١١/٢/٢٣	الجلسة الإستثنائية المرقمة(٩)، بتاريخ ٢٠١١/٤/١٩	إعادة منح الثقة بأصوات أغلبية أعضاء الحاضرين	قرار رقم(١٦) لسنة (٢٠١١) بتاريخ ٢٠١١/٤/١٩

المصدر: إعتمدنا في إعداد هذا الجدول على: برلمان كوردستان-العراق، المحاضر، المجلدات: م٢٠١١/٦٤، ص ص٣٣٥-٤٧١. و م٢٠١١/٦٥، ص ص٢٤٣-٢٨٩. وكذلك م٢٠١١/٦٦، ص ص١٥١-٢٠٨. وكذلك برلمان كوردستان-العراق، القوانين والقرارات الصادرة..، المجلد(٢٠١٢/١٤)، ص ص٣٤١-٣٤٣، ٣٤٧، ٣٥٨، ٣٥٩.

السليمانية ومناطقها في (١٧/شباط/٢٠١١) ومابعدها، وكانوا مطالبين بإصلاحات سياسية وإدارية وتحسين أوضاعهم المعيشية وغيرها، مما أدى ذلك الى وقوع قتلى وجرحى بين صفوف المتظاهرين وقوى الأمن، بالإضافة الى توتر شديد وحالة من العنف الخطيرة في الإقليم. وبغية تهدئة هذا الوضع وكإستجابة لمطالب المتظاهرين وتلبي حاجاتهم، فقد صدر هذا القرار في (٢٠١١/٢/٢٣) من خلال جلسة إستثنائية مطولة لبرلمان كوردستان. للمزيد حول هذه الجلسة، ينظر: برلمان كوردستان-العراق، المحاضر، المجلد (٦٤) ،٢٠١١، ص ص٧-١٢٠.

(٤٩) الفقرة (١٥) من قرار رقم(١) لسنة(٢٠١١) لبرلمان كوردستان.

(*) يتكون هذه الأعضاء من (١. ناسك توفيق، ٢.بلال سليمان، ٣.كاردۆ محمد، ٤.عمر عبدالعزيز، ٥.ئارام قادر، ٦.سمير سليم، ٧.عبدالله ملانورى، ٨.پەيمان عبدالكريم عبدالقادر، ٩.عدنان عيمان، ١٠.پەيمان عزالدين، ١١.ڤيان عبدالرحيم عبدالله، ١٢.عبدالرحمن حسين، ١٣.ئاشتى عزيز، ١٤.ريباز فتاح، ١٥.پێشەوا توفيق، ١٦.نەريمان عبدالله قادر، ١٧.ياووز خورشيد عثمان، ١٨.يشار نجم الدين نورالدين، ١٩.پەيام أحمد، ٢٠.هاوراز شيخ أحمد، ٢١.بەيان أحمد حسن، ٢٢.كاروان صالح أحمد، ٢٣.شێرزاد عبدالحافظ، ٢٤.كۆيستان محمد عبدالله، ٢٥.پەريهان قبلاوى محمد، ٢٦.نسرين جمال مصطفى، ٢٧.سەركۆڵ رضا حسن، ٢٨.إسماعيل سعيد، ٢٩.عظيمه نجم الدين، ٣٠.حمەسعيد حمەعلى، ٣١.د.صباح برزنجى، ٣٢.شێردل تحسين محمد) . ينظر: برلمان كوردستان- العراق، المحاضر، المجلد(٦٤) ،٢٠١١،ص٣٣٦.

(٥٠) للمزيد من التفصيل، ينظر: برلمان كوردستان- العراق، المحاضر، المجلدات:م٢٠١١/٦٤، ص ص٣٣٥-٤٧١. و م٢٠١١/٦٥،ص ص٢٤٣-٢٨٩. وكذلك م٢٠١١/٦٦،ص ص١٥١-٢٠٨.

ومن خلال الإطلاع على البيانات الواردة في هذا الجدول؛ نجد بأن جميع هذه الإستجوابات قد إنتهت بإعادة منح الثقة بالشخص المستوجب ورفض طلب سحب الثقة منه بأغلبية الأعضاء الحاضرون في هذه الجلسات المذكورة. ولكن بغض النظر عما حدث نتيجةً لهذه الإستجوابات؛ يمكن القول أنه يعد إستخدام هذه الوسيلة الرقابية للبرلمان طفرة نوعية للعمل الرقابي وكانت بمثابة سابقة سديدة في تاريخ برلمان كوردستان، ومن ثم على الرغم من هذا العدد الضئيل لإستجواب مسؤولين في حكومة إقليم كوردستان؛ غير إنها (هذه الرقابة) تعد مؤشراً إيجابياً للأداء الرقابي لبرلمان كوردستان.

وفيما يتعلق باللجان المؤقتة او لجان تقصي الحقائق؛ نجد ان برلمان كوردستان قد شكل ثلاثة لجان خلال هذه الدورة الإنتخابية، وهي لجنة خاصة من ممثلي القوائم كافة في برلمان كوردستان بغية المتابعة والإستماع الى مطالب المتظاهرين في (٢٠١١/٢/٢٤)[٥١]، ولجنة للحوار الوطني بهدف إجراء الحوار مع ممثلي المتظاهرين والأطراف السياسية والأساتذة والمختصين في (٢٠١١/٣/١٧)[٥٢]، وآخرها لجنة للنظام الداخلي لبرلمان كوردستان – العراق في (٢٠١٢/٥/٢٩)[٥٣]. وعليه تعد تشكيل هذه اللجان، ولاسيما اللجنتين المذكورتين الأولى والثانية، بمثابة إكتراث وإعتناء البرلمان في تطبيع الأوضاع السياسية للإقليم من جهة؛ ودوره في متابعة ومُدَاواة مطالب المواطنين من جهة ثانية؛ ومؤشراً إيجابياً حينذاك للأداء الرقابي للبرلمان من جهة ثالثة.

وفيما يخص إستضافة المسؤولين الحكومين؛إستضاف برلمان كوردستان رئيس إقليم كوردستان ورئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء والمسؤولين التنفيذيين الاخرين؛ اذ بلغ عدد هذه الإستضافات نحو (١١) إستضافة خلال هذه الدورة الإنتخابية، لغرض إستفسار ومناقشة بعض المسائل التي تحتاج توضيحها[٥٤]. ومن الملاحظ انه لم تجرِ جميع هذه الإستضافات بناءاً على طلب البرلمان، بل تم تخصيص بعض جلسات البرلمان لهذه الإستضافات بناءاً على طلب الشخص المستضيف[٥٥].

وفي السياق ذاته نجد على غرار ماهو معمول به في برلمانات العالم ان بعض لجان برلمان كوردستان قد إستضافت بعض الوزراء في إجتماعاتها للأغراض المذكورة سلفاً، وعلى سبيل المثال لا الحصر؛ إستضافت اللجنة القانونية لبرلمان كوردستان إحدى عشر وزيراً في حكومة إقليم كوردستان فقط في سنة

(٥١) أمر رقم(١) لبرلمان كوردستان-العراق بتاريخ (٢٠١١/٢/٢٤) ، للمزيد حول أعضاء هذه اللجنة، ينظر: برلمان كوردستان-العراق، القوانين والقرارات الصادرة ..، المجلد(١٤) ، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٧.

(٥٢) أمر رقم(٢) لبرلمان كوردستان-العراق بتاريخ (٢٠١١/٣/١٧) ، وصدر هذا الأمر إستناداً لقرار البرلمان المرقم(٤) بتاريخ (٢٠١١/٣/١٧) للغرض نفسه، للمزيد حول أعضاء هذه اللجنة، ينظر: نفس المصدر،ص ص٣٤٨، ٣٧٨.

(٥٣) قرار رقم(٩) لبرلمان كوردستان-العراق بتاريخ (٢٠١٢/٥/٢٩) ، للمزيد حول أعضاء هذه اللجنة، ينظر: برلمان كوردستان-العراق، القوانين والقرارات الصادرة ..، المجلد(٢٠١٣/١٥) ، ص٣٦٠.

(٥٤) للمزيد من التفصيل ذلك: ينظر برلمان كوردستان-العراق، المحاضر، المجلدات: م٥٤/ص٢٤٧، م٥٨/ص٢٥٧، م٧٠/ص١٨٩، م٧٢/ص٢١، م٧٣/ص٢٧٩،ص٣٣٧، م٧٤/ص٢٠٣،ص٢٧٣، م٨٢/ص٢٤٧، م٨٣/٢٨٣.

(٥٥) على سبيل المثال؛ إستضاف برلمان كوردستان السيد (مسعود البرزاني) رئيس إقليم كوردستان في جلسته المرقمة(١٤) بتاريخ (٢٠١٠/٥/٢٩) ، إذ لم يتم هذه الإستضافة بناءاً على طلب البرلمان وإنما على طلب رئيس الإقليم نفسه حينذاك. للمزيد من التفصيل ذلك: ينظر برلمان كوردستان-العراق، المحاضر، المجلد(٥٨) ،٢٠١٠، ص٢٥٧.

(٢٠١١)، فضلا عن إستضافة رئيس الهيئات ومسؤولين آخرين للمؤسسات الرسمية الأخرى[٥٦]. وهذا يدل على فعالية هذه اللجنة من جهة كما تعد ذلك مؤشراً إيجابياً لأداء البرلمان على وجهه الأعم من جهة أخرى.

وعلاوةً على ماذكرناه؛ فإن حكومة إقليم كوردستان قدمت الحساب الختامي للموازنة العامة لإقليم كوردستان لسنتي (٢٠٠٩) و(٢٠١١) الى برلمان كوردستان؛ وبادر الأخير وكإجراء رقابي بمناقشتها ومتابعتها، اضافة الى تصديقها (الحساب الختامي لهذين السنتين)؛وتم إصدار تقرير ومقترحات لجنة الشؤون المالية والإقتصاد لبرلمان كوردستان، التي ألزمت حكومة إقليم كوردستان بشأن ماجاء بهذين التقريرين[٥٧]، من خلال ما تقدم يمكن القول أنه على الرغم من عجز برلمان كوردستان في مداولة وتصديق الحساب الختامي لجميع السنوات الأربعة لهذه الدورة الإنتخابية والذي يعد ضعفا في قدرته على إجبار الحكومة على تقديم الحسابات الختامية؛ غير ان إصدار هذين القرارين بصدد تصديق الحساب الختامي يعد مؤشراً إيجابياً لأداء الرقابة المالية لبرلمان كوردستان.

وبناءاً على ماذكرناه ينبغي ان نشير الى رأي السيد الدكتور أرسلان بايز) رئيس برلمان كوردستان للسنتين الأخيرتين في الدورة الإنتخابية الثالثة بهذا الصدد إذ يقول " نظراً للتأثيرات السلبية للأحزاب السياسية على العمل الرقابي لبرلمان كوردستان، لم يكن بمقدور الأخير دوراً فعالاً في ممارسة أدائه الرقابي على الحكومة، كما لم يكن بمقدور البرلمان سحب الثقة، ولذلك كان أدائه ضعيفاً"[٥٨]. وعلى الرغم من إتفاقنا مع هذا الرأي؛ غير انه من خلال كل ماذكرناه سابقاً يمكن القول بغض النظر عن الإخفاقات في الأداء الرقابي للبرلمان (المذكورة سلفاً) وضعفه؛ غير ان برلمان كوردستان خطَّى خطوة مهمة نحو إنماء أدائه الرقابي وفعاليته على أعمال السلطة التنفيذية في إقليم كوردستان، ويبدو ان لوجود المعارضة البرلمانية الفاعلة أثر واضحا على تحسين الدور الرقابي للبرلمان في دورته الإنتخابية الثالثة.

(٥٦) يتكون هذه الوزراء كل من (١.أسوس نجيب عبدالله: وزير العمل والشؤون الإجتماعية (مرتين) ، ٢.كاوه محمود: وزير الشهداء والمؤنفلين وكالة، ٣.رؤوف رشيد: وزير العدل (٣مرات) ، ٤.كامەران احمد عبدالله: وزيرالإعمار والإسكان، ٥.سنان جلبيك وزير التجارة والصناعة، ٦.وزير الزراعة، ٧.وزير البلديات والسياحة، ٨.وزير النقل والمواصلات)، لمزيد من التفاصيل، ينظر: بەڕێوەبەرایەتی کاروباری پەرلەمان، کاروچالاکی لێژنەکانی بەرلەمانی کوردستان، خولی سێیەم(٢٠٠٩-٢٠١٣) ، بەرگی یەکەم، سەرچاوەی بێشو، لاپەرەکانی٢١٨-٢٢٣.

(٥٧) ينظر: قرار رقم(٤) لسنة(٢٠١٠) بتاريخ(٢٠١٠/٦/٢٧) ،وكذلك قرار رقم(١٨) لسنة(٢٠١٢) بتاريخ (٢٠١٢/١٢/٢٤). برلمان كوردستان-العراق، القوانين والقرارات الصادرة عن برلمان كوردستان-العراق، المجلدين (م٢٠١١/١٣ ص٢٣٥) و(م٢٠١٣/١٥ ص٣٧١) .

(٥٨) مقابلة مع السيد الدكتور(أرسلان بايز) رئيس برلمان كوردستان للفترة (٢٠١٢/٢/١٥ لغاية ٢٠١٣/٩/٢١) ، في السليمانية، بتاريخ(٢٠١٧/٧/١٧) .

المحور الرابع

مقارنة فعالية الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان بين دورتي الثانية والثالثة

من خلال الإطلاع على ماذكرناه في المحورين السابقين حول الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان وكيفية تنظيم الوسائل الرقابية ومدى فعاليتها على أعمال الحكومة في دورتيه الإنتخابيتين الثانية والثالثة؛ تتجلى أهم مظاهر الرقابة البرلمانية في برلمان كوردستان بصورة عامة هي السؤال البرلماني؛ لأنها الوسيلة الرقابية الأكثر إستخداماً تجاه الحكومة مقارنة بالوسائل الرقابية الأخرى، ولذلك تتشابه الأداء الرقابي للبرلمان لكلا الدورتين من هذه الناحية.

أما من حيث الكمِّ، أي نسبة الأسئلة التي تم توجيهها الى الحكومة؛ يلاحظ ان نسبة الأسئلة التي تم تقديمها في الدورة الثانية لم تصل سوى نحو (١٣،٣%) من نسبة الأسئلة التي قدمها برلمان كوردستان في دورته الثالثة، او بمعنى آخر بلغ مقدار الأسئلة الموجهة للحكومة في الدورة الثالثة أكثر بسبعة أضعاف من مقدار الأسئلة الموجهة للبرلمان في دورته الإنتخابية الثانية[٥٩]، ويعد هذا الفارق في عدد الأسئلة المطروحة دلالة واضحة على فعالية الأداء الرقابي في الدورة الثالثة لبرلمان كوردستان مقارنة بدورته الثانية في هذه الناحية.

أما فيما يخص نسبة إستجابة الحكومة لهذه الأسئلة لكلا الدورتين؛ إذ يلاحظ انه على الرغم من تباين كبير من حيث عدد الأسئلة الموجهة بين الدورتين؛ غير ان هناك فارق ضئيل في نسبة الأسئلة التي لم ترد عليها الحكومة لكلا الدورتين، او بالأحرى هناك تفوق نسبي يصل الى نحو (٥،٧%) للأداء الرقابي للبرلمان في الدورة الثانية من حيث نسبة الأسئلة التي تجب عليها الحكومة مقارنة بالدورة الثالثة، اي ان نسبة الأسئلة التي اجابت عنها الحكومة بلغت نحو (٧٠،٧%) من مجموع الأسئلة المقدمة في الدورة الثانية لبرلمان كوردستان؛ في حين بلغت نسبة الأسئلة التي أجابت عنها الحكومة نحو(٦٥%) في الدورة الإنتخابية الثالثة؛ (كما مبين في جدول رقم-٥) من دون تتابع او إتخاذ الإجراءات القانونية اللاحقة بشأن نسبة الأسئلة التي لم ترد عليها الحكومة. وعلى ذلك يمكن القول ان هناك تقارب نسبي بين كلا الدورتين من حيث ضعف قدرة البرلمان على ملاحقة ومساءلة الحكومة على عدم إستجابة الأخيرة لأسئلة أعضاء البرلمان.

جدول رقم-٥: مقارنة عدد ونسبة الأسئلة البرلمانية للدورة الإنتخابية الثانية والثالثة لبرلمان كوردستان

الدورة / الأسئلة	الأسئلة التي أجابت عليها الحكومة		الأسئلة التي لم تجب عليها الحكومة		المجموع الكلي	
الدورة الإنتخابية الثانية	٤١	%٧٠،٧	١٧	%٢٩،٣	٥٨	%١٠٠
الدورة الإنتخابية الثالثة	٢٨٣	%٦٥	١٥٣	%٣٥	٤٣٦	%١٠٠

المصدر: إعتمدنا في إعداد هذا الجدول على: طارق جامباز، پەرلەمانتارانی خولی دووەمی پەرلەمانی کوردستان (٢٠٠٥-٢٠٠٩) پرسیاربارانی حکومەتی کوردستان دەکەن، سەرچاوەی بێشو، لل٨-٢٨٣.وكذلك مديرية شؤون البرلمان، إحصائية أسئلة أعضاء برلمان كوردستان للدورة الثالثة، مصدر سبق ذكره.

(٥٩) راجع المحورين الثاني والثالث في هذه الدراسة.

أما فيما يتعلق بالإستجوابات البرلمانية؛ نجد ان نسبة إستخدامها ضئيلة جداً خلال هاتين الدورتين بصورة عامة، ولاسيما كان برلمان كوردستان عاجزاً عن إستخدام هذه الوسيلة الرقابية خلال دورته الإنتخابية الثانية، في حين أنه (البرلمان) مارس هذه الصلاحية القانونية ثلاثة مرات في دورته الإنتخابية الثالثة[*]، ومن ثم يدل ذلك على فعالية أدائه الرقابي خلال دورته الثالثة مقارنة بدورته الثانية في هذه الناحية. ولكن مع ذلك يلاحظ لولا الوجود الفعال للمعارضة البرلمانية في هذه الدورة؛ لما كان بإمكان البرلمان مزاولة هذه الوسيلة الرقابية، وإثارة سحب الثقة من المستجوبين الثلاث (رئيس الحكومة، و وزيري البشمركة والداخلية) في البرلمان؛ لأن أكثر من(٨٥%) من الأعضاء الذين طالبوا بهذه الإستجوابات في البرلمان كانوا من الكتل المعارضة[٦٠]، وبناءاً على ذلك يعود عدم طلب الإستجواب في الدورة الثانية لعدم وجود المعارضة في البرلمان.

ولكن فيما يخص اللجان المؤقتة او اللجان التحقيقة؛ يلاحظ ان هناك تشابه بين كلا الدورتين لبرلمان كوردستان من حيث ضعف أدائه الرقابي في هذه الناحية بوجه عام، وكذلك مع التقارب النسبي في عدد اللجان المذكورة المشكلة (لجنتين مؤقتتين في الدورة الثانية وثلاثة لجان في الدورة الثالثة) لهاتين الدورتين[*]؛ الا ان مهام وإختصاصات هذه اللجان بين كلا الدورتين مختلفة من حيث هدفها ونتائجها. وعلى الرغم من أهميتها؛ غير إن الأهداف التي شكلت من أجلها هاتين اللجنتين في الدورة الثانية لم تتعلق بالأداء الرقابي لبرلمان كوردستان على الحكومة بقدر ماهي متعلقة بالمهام الأخرى للبرلمان[٦١]، أما اللجان التي شكلت في الدورة الثالثة، لاسيما اللجنتين اللتين تعلقتا بمتابعة مطالب المتظاهرين والحوار الوطني في (٢٠١١)؛ فإن مهامها كانت تكمن في إطار أدائه الرقابي[٦٢]. بناءاً على ذلك يمكن القول بأن هناك تفوق نسبي للأداء الرقابي لبرلمان كوردستان من حيث دور اللجان التحقيقية في دورته الثالثة مقارنة بدورته الثانية.

(*) وعندما يقارن هذه النسبة من الأسئلة والإستجوابات لبرلمان كوردستان من خلال هاتين الدورتين مع برلمانات الدول الأخرى يظهر بأن الأداء الرقابي للبرلمان في الإقليم كان ضعيفاً جداً، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ إذ بلغ عدد الأسئلة التي وجهه مجلس الأمة الكويتي للحكومة (٣١٤٨) سؤالاً و(٢٣) إستجواباً فقط في فصله التشريعي الرابع العشر (٢٠١٣-٢٠١٦) . للمزيد، ينظر: الموقع الرسمي لمجلس الأمة الكويتي على الرابط:
http://search.kna.kw/web/Retrieval/Home.aspx. (تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٩/١٧)

(٦٠) يتكون عددهم من (٣٢) عضواً.للمزيد حول هذه الأعضاء، ينظر: برلمان كوردستان- العراق، المحاضر، المجلد(٦٤)، ٢٠١١،ص٣٣٦.

(*) بلغ عدد اللجان التحقيقية المشكلة من قبل مجلس النواب العراقي للدورتين الأولى والثانية (١١٠) مائة وعشرة لجنة تحقيقية. وعندما يقارن هذا العدد من اللجان التحقيقية باللجان التحقيقية المشكلة لبرلمان كوردستان خلال الدورتين الثانية والثالثة، يظهر بأن عدد اللجان التحقيقية لبرلمان كوردستان ضئيلة جداً. للمزيد، ينظر: د.هاتف محسن كاظم، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٨.

(٦١) للمزيد من التفصل حول هاتين اللجنتين: راجع المحور الثاني من هذه الدراسة.

(٦٢) للمزيد من التفصيل، ينظر: برلمان كوردستان-العراق، القوانين والقرارات الصادرة ..، المجلد(٢٠١٢/١٤) ، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٧. او راجع: المحور الثالث من هذا المبحث.

وفيما يتعلق بمقارنة الإستضافات البرلمانية لهاتين الدورتين؛ نجد انه لم تصل نسبة الإستضافات التي خصصت اليها جلسة برلمانية في الدورة الثالثة سوى (٢٧،٥%) مقارنة بالدورة الإنتخابية الثانية لبرلمان كوردستان، أي بلغت نسبة إستضافات المسؤولين الحكوميين في الدورةالثانية نحو أربعة أضعاف مقارنة بالدورة الثالثة[٦٣]، وعليه تعد هذه الإستضافات ضمن الإطار الرقابي لبرلمان كوردستان؛ ونجد هناك فعالية أكثر لهذا الأداء للبرلمان في دورته الثانية مقارنة بدورته الثالثة.

يتضح مما تقدم بأن الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان في دورته الإنتخابية الثالثة بصورة عامة كان أكثر تأثيراً وفعاليةً مقارنةً بأدائه الرقابي للدورة الثانية، ولكن هذه التطورات في الأداء الرقابي ليس بمعزل عن التغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية للإقليم داخلياً وخارجياً[*]. وعليه فعند الحديث عن مقارنة أداء برلمان كوردستان بين دورتين مختلفتين ينبغي ان يأخذ بالحسبان الأسباب والدوافع الذاتية والموضوعية التي تنعكس بدورها، سلباً ام إيجاباً، على مدى فعالية او مستوى إخفاق برلمان كوردستان في أدائه.

الخاتمة والإستنتاجات

يتضح مما تقدم ان البحث عن فعالية الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان وتقويمه، وكذلك مقارنته من الأمور المهمة والمعقدة؛ ولاسيما أن برلمان كوردستان-العراق قد تغير من حيث طبيعة تركيبته بين دورتيه الثانية والثالثة في نواحي عدة نحو الأفضل، وذلك بعد ان ادت إنتخابات الدورة الثانية الى دخول عدد آخر من القوى السياسية الى هذه المؤسسة لتحجز مقاعد لها في برلمان كوردستان، وكذلك بروز معارضة برلمانية سياسية حقيقية و فعالة في الدورة الثالثة التي دفعت الحياة البرلمانية في الإقليم من مرحلة الإجماع البرلماني الى مرحلة التعددية السياسية، وظهور الأصوات التي تنتقد الحكومة والأغلبية البرلمانية، ومن ثم إذا كانت فعالية الأداء الرقابي للبرلمان إنعكاساً لطبيعة تركيبته في هاتين الدورتين؛ فلا شك ان لهذه التغيرات دوراً وتأثيراً في مستوى فعالية أدائه. ولذلك كانت فعالية أداء الرقابي للبرلمان تختلف من دورة الى دورة أخرى (ولو كان نسبياً)؛ ولاسيما ان للظروف السياسية والعوامل الموضوعية او الذاتية للبرلمان دوراً مؤثراً على طبيعة ومستوى أدائه في هاتين الدورتين على حد سواء.

ولعل النتائج التي وصلت اليها هذه الدراسة قد إعتمدت على المعلومات المتوفرة في الأساس، وبالإستناد لما ذكرناه من المؤشرات. ومن ثم فقد خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات؛ وكما ياتي:

---

(٦٣) للمزيد من التفصيل، راجع: المحورين الثاني والثالث من هذه الدراسة.

(*) و كانت من بين هذه التطورات هي بروز المعارضة البرلمانية القوية إزاء الأغلبية الحاكمة، وفتح العديد من القنصليات والمكاتب الدبلوماسية للدول المختلفة، وكذلك نمو وإنتعاش النسبي للوضع المعيشي والإقتصادي في الإقليم بصورة عامة، وفضلاً عن تحسين وإستقرار البيئة السياسية والنفسية للمجتمع، وغيرها من الدوافع والتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية الأخرى.

١. تعد الوظيفة الرقابية إحدى أهم الركائز الأساسية للعمل البرلماني لكونها من المهام التي تعطي للبرلمان هيبةً ومكانة سامية أمام السلطات الأخرى؛ لذلك فإن فعالية الأداء الرقابي للبرلمان تنعكس إيجاباً على مدى هيبته ومستوى قدرته، والعكس صحيح بالنسبة لها.
٢. لم يفلح برلمان كوردستان في دورته الإنتخابية الثانية في القيام بما أنيط به قانون إنتخاب برلمان كوردستان رقم(١) لسنة١٩٩٢ المعدل، وكذلك نظامه الداخلي رقم(١) لسنة١٩٩٢ المعدل من الصلاحيات الرقابية التي تتمثل بمساءلة الحكومة والإستجواب وتشكيل اللجان التحقيقية حول القضايا التي تقع ضمن سلطاته المخولة اليه. وتتجلى أهم مظاهر ضعف أدائه الرقابي في هذه الدورة الإنتخابية في:
أ- ضعفه في مساءلة الحكومة من حيث الكم والكيف؛ ولاسيما ان توجيه هذا العدد القليل من الأسئلة للحكومة، التي تعد من الإختصاصات الرقابية البديهية وغير الخطيرة، تدل على إخفاقه في مزاولة هذه المهة الرقابية.
ب- فشله في اللجوء الى إستجواب الحكومة ولو لمرة واحدة خلال هذه الدورة الإنتخابية وعدم تمتعه بهذه الوسيلة الرقابية المهمة؛ تثير كثير من الأسئلة عن مستوى فعالية الأداء الرقابي للبرلمان وإخفاقه في مزاولة هذه السلطة الرصينة له.
ج- كانت هناك قضايا حساسة كثيرة في الإقليم تحتاج الى المتابعة والمعالجة، بيد ان البرلمان لم يكترث لها ولم يبادر الى تشكل لجان تحقيقية خاصة لها؛الامر الذي يدل على فشله في القيام بدوره وممارسة اختصاصه في هذا المجال.
٣. ضعف قدرة البرلمان في شتى مجالات المهام الرقابية في دورته الإنتخابية الثالثة؛ ولكن على الرغم من أدائه الرقابي المتواضع؛ غير ان تشكيل بعض اللجان التحقيقية للقضايا التي تهم مطالب المواطنين في عام٢٠١١، وإستخدامه لوسيلة الإستجواب كإحدى سلطاته الرقابية، واضافة الى توجيه العديد من الأسئلة للحكومة، وكذلك إرغامها على تقديم الحسابات الختامية مرتين من خلال هذه الدورة الإنتخابية؛ تكون بمثابة مؤشراً إيجابياً على أدائه الرقابي في هذه الدورة.
٤. ضعف قدرة البرلمان في متابعة مخالفات الحكومة وملاحقتها، لاسيما إخفاقه في القيام بالإجراءات القانونية التي تترتب نتيجة لعدم إجابة الحكومة على لأسئلة التي تمت توجيهها إليها من قبل البرلمانيين في هاتين الدورتين الإنتخابيتين.
٥. يتضح من خلال مقارنة الأداء الرقابي لكلا الدورتين الإنتخابيتين المذكورتين؛ على الرغم التشابه النسبي في طبيعة إخفاق وضعف الأداء الرقابي للبرلمان في هاتين الدورتين؛ ولكن مهما كانت أسباب هذا الضعف او مبرراته فإن الأداء الرقابي للدورة الثالثة كان أكثر فعالية من الدورة الثانية بصورة العامة، وقد أثبتت هذه النتيجة الفرضية التي حاولت هذه الدراسة إثباتها.
٦. ثمة معوقات او عراقيل ربما كانت؛ موضوعية او ذاتية، قانونية - سياسية او بنيوية - مؤسساتية، خارج البرلمان او داخله؛ حالت دون ان يتمكن البرلمان من القيام بأدائه الرقابي بصورة فعالة ومؤثرة في كلا الدورتين الإنتخابيتين خلال (٢٠٠٥-٢٠١٣).

التوصيات

استنادا الى النتائج التي خرج بها البحث يمكن ان نقدم بعض التوصيات التي قد تساهم في ترصين العمل الرقابي لبرلمان كوردستان العراق وكما ياتي:

١. بغية تطور العمل البرلماني في الإقليم بصورة عامة و تفعيل الوسائل الرقابية بصورة خاصة ينبغي إصلاح وتحسين قانون إنتخاب برلمان كوردستان، وكذلك النظام الداخلي للبرلمان بما يناسب مع التغيرات والتطورات الحديثة؛ ولاسيما تعديل المواد التي تتعلق بمستوى كفاءات النواب من جهة وصلاحيات اللجان في القيام بمهامها الرقابية من جهة أخرى.

٢. من الضرورة بمكان تنظيم وتحديد العلاقة بين السلطات العامة الرسمية في الإقليم؛ لاسيما علاقة البرلمان بالحكومة، والتأكيد على إستقلالية مؤسسة البرلمان من حيث ممارسة صلاحياتها والقيام بمهامها، وعدم السماح قانوناً لهيمنة السلطة التنفيذية عليها لغرض عدم إختلال التوازن بينهما.

٣. لأجل تجسيد ثقة المواطنين بالبرلمان يجب على البرلمانيين إتخاذ جميع الوسائل الرقابية الممكنة قانوناً إزاء أية مخالفة او إنتهاك الحكومة وفي شتى المجالات، وإتباع جميع الإجراءات الضرورية المسبقة او اللاحقة لغرض تعزيز العمل الرقابي للبرلمان؛ ولكي يجعل البرلمان مؤسسة نيابية قوية ذات إرادة مستقلة ومكانة سامية في الاقليم.

٤. لكي يكون برلمان كوردستان مؤسسة فعالة وقوية ينبغي إعادة النظر بكيفية وطبيعة تعامل هذه المؤسسة مع الأحزاب السياسية؛ ولاسيما الحد من التداخلات السلبية لهذه الأخيرة في العمل البرلماني من جهة، كما يكون من الضروري دخول قادة الأحزاب والمسؤولين العليا لها الى البرلمان من خلال الإنتخابات من جهة أخرى؛ وذلك لأن مكانة وقوة الأعضاء تعد بمثابة قوة للبرلمان وتؤدي الى تفعيل أدائه.

٥. تطوير الإعلام البرلماني والإهتمام بوسائل التكنولوجية والإتصالية المعاصرة للبرلمان وتحسين الخدمات المعلوماتية من جهة، وكذلك تجسيد شفافية البرلمان وإنفتاحه أمام منظمات المجتمع المدني و وسائل الإعلام وعدم تحجيم دورها في التأثير في العمل البرلماني، ولاسيما تأثيرهم في فعالية الرقابة البرلمانية.

قائمة المصادر

أولاً: المعاجم والموسوعات:

١. فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤.

٢. د.عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الاول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩.

ثانياً: الكتب:

أ. الكتب باللغة العربية:

٣. د. احمد يحيى الزهيري، الدور الرقابي للبرلمان العراقي بعد عام٢٠٠٣، مكتبة السنهوري، بيروت،

٢٠١٦.
٤. بول سيلك وزميله، كيف يعمل البرلمان، ت: د.علي الصاوي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٤.
٥. د. بيشةوا حميد عبدالله، المسئولية السياسية للسلطة التنفيذية في النظام البرلماني (دراسة تحليلية مقارنة)، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٣.
٦. د. بختيار غفور البالكي، الوظائف غير التشريعية للبرلمان، مطبعة شهاب، اربيل، ٢٠١٠.
٧. د.حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧.
٨. د. حميد حنون خالد، الانظمة السياسية، الدار العربية للقانون، بغداد، ٢٠١٠.
٩. د. حامد حمود الخالدي، الدور الرقابي للبرلمان في المجال المالي في النظام الدستوري الإنجليزي والمصري والكويتي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩.
١٠. ديفيد بيثام، البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين - دليل للممارسة الجيدة من إصدارات الإتحاد البرلماني الدولي، بيروت، ٢٠٠٦.
١١. د.علي الصاوي، قياس فعالية البرلمان، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٣.
١٢. د. سليم الحص وزملائه، الرقابة المالية في الاقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، ٢٠٠٩.
١٣. د. صالح جواد الكاظم و زميله، الانظمة السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
١٤. عدنان محسن ظاهر وزميله، الرقابة البرلمانية من منظور لبناني وعربي ودولي، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٠.
١٥. د. رأفت الدسوقي، هيمنة السلطة التفيذية على أعمال البرلمان، منشأة المعارف، جلال حزي وشركائه، الاسكندرية، ٢٠٠٦.
١٦. د. فارس محمد عمران، التحقيق البرلماني في الدول العربية والامريكية والأوروبية، المرصد القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٠٨.
١٧. د.محمد كامل ليلة، النظم السياسية (الدولة والحكومة)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٩.
١٨. مفتاح حرشاو، الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة (دراسة مقارنة)، دار الفكر والقانون للنشر والقانون، المنصورة، ٢٠١٤.
١٩. موريس دوفرجية، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري –الانظمة السياسية الكبرى، ت: د.جورج سعد، ط٢، مجد: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، وشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٤.

ب. الكتب باللغة الإنكليزية:

20. Hironori Yamamoto, Tools for parliamentary oversight - A comparative study of 88

national parliaments, Inter-Parliamentary Union, Geneva, Switzerland, 2007.

ت. الكتب باللغة الكوردية:

٢١. طارق جامباز، پەرلەمانتارانی خولی دووەمی پەرلەمانی کوردستان (٢٠٠٥-٢٠٠٩) پرسیاربارانی حکومەتی کوردستان دەکەن، لەبڵاوکراوەکانی پەرلەمانی کوردستان، چاپخانەی شهاب، هەولێر، ٢٠٠٩.

ثانياً: الاطاريح:

٢٢. أمين فرج شريف، الحكم الصالح في إقليم كوردستان العراق (دراسة في المقومات والمعوقات)، أطروحة غير منشورة، مقدمة الى كلية القانون والسياسة في جامعة الساليمانية، ٢٠١٣.

ثالثاً: المجلات:

٢٣. ذوالفقار علي رسن وزميله، الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية بموجب دستور٢٠٠٥، مجلة جامعة بابل/ العلوم الانسانية، المجلد٢٠، العدد-١، ٢٠١٢.

٢٤. د. معتز فيصل العباسي، آليات الرقابة للجان البرلمانية في المجلس النواب العراقي، المجلة البرلمانية –مجلة قانونية دورية تعني بالثقافة البرلمانية، بغداد، العدد٢، ٢٠١٢.

رابعاً: التقارير و الدراسات العلمية:

٢٥. د.رشيد عمارة الزيدي ويوسف محمد صادق، المعارضة السياسية في إقليم كوردستان – العراق، (النشأة والمستقبل)، بحث منشور في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢. متوفر على الموقع الألكتروني:
http://www.dohainstitute.org/release/cf7c6b56-126a-47d6-af38-de28e8d10fab.

٢٦. دليل الإتحاد البرلماني الدولي(IPU) الموسومة بـ(A self-assessment toolkit -for parliaments - Evaluating parliament) في (٢٠٠٨).

٢٧. التقريرين البرلماني العالمي في (٢٠١٢) و(٢٠١٦) لكل من الاتحاد البرلماني الدولي والبرنامج الأمم المتحدة الأنمائي (UNDP).

خامساً: الدساتير والقوانين والوثائق:

أ. دستور جمهورية العراق الدائم لعام (٢٠٠٥).

ب. القوانين:

٢٨. قانون إنتخاب برلمان كوردستان-العراق رقم(١) لسنة (١٩٩٢) المعدل.

٢٩. النظام الداخلي لبرلمان كوردستان- العراق رقم(١) لسنة(١٩٩٢) المعدل.

٣٠. النظام الداخلي لبرلمان كوردستان-العراق ٢٠١٨.

ت. **الوثائق:**

٣١. برلمان كوردستان-العراق (المجلس الوطني لكوردستان العراق)، القوانين والقرارات الصادرة عن برلمان كوردستان-العراق، المجلدات: م٢٠٠٨/٩، م٢٠١٢/١٤، م٢٠١٣/١٥.

٣٢. برلمان كوردستان-العراق (المجلس الوطني لكوردستان العراق)، المحاضر، المجلدات: (٥٤، ٥٨، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٨٢، ٨٣).

٣٣. بەڕێوەبەرایەتی ڕاکەیاندنی بەرلەمانی کوردستان، کارو جالاکیەکانی لیزنەکانی بەرلەمانی کوردستان، خولی دووەم (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، ٢٠١١.

٣٤. پەرلەمانی کوردستان-عێراق، بەرنامەی کاری دانیشتنەکانی پەرلەمانی کوردستان-عێراق لە (٢٠٠٥/٦/٤ تا٢٠٠٩/٧/٢٥)، بەشی چوارەم، ٢٠٠٩.

٣٥. مديرية شؤون البرلمان، إحصائية أسئلة أعضاء برلمان كوردستان للدورة الثالثة، غير منشورة.

سادساً: المقابلات:

٣٦. مقابلة مع الدكتور(أرسلان بايز) رئيس برلمان كوردستان للفترة (٢٠١٢/٢/١٥ لغاية ٢٠١٣/٩/٢١) في السليمانية، بتاريخ(٢٠١٧/٧/١٧).

٣٧. مقابلة مع السيد (عدنان المفتي) رئيس برلمان كوردستان-العراق للدورة الثانية، في أربيل، بتاريخ (٢٠١٧/٧/١٢).

٣٨. مقابلة مع السيد (كاردؤ محمد) رئيس كتلة التغير للدورة الإنتخابية الثالثة، بتاريخ (٢٠١٧/٨/٢٤).

سابعاً: المصادر الألكترونية:

٣٩. الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي،
http://ar.parliament.iq/LiveWebsites/Arabic/DecisionsAndRecommendations.aspx

٤٠. مجلس النواب العراقي، الدائرة الإعلامية، تقرير لجنة تقصي الحقائق عن الإجتياح العسكري التركي في إقليم كوردستان العراق، بغداد، ايار/٢٠٠٨. متوفر على الرابط:
http://parliamentiraq.com/Iraqi_Council_of_Representatives.php?name=singal9asdasdas9dasda8w9wervw8vw854wvw5w0v98457475v38937456033t64tg34t64gi4dow7wnf4w4y4t386b5w6576i75page&pa=showp.age&pid=114

٤١. الموقع الرسمي لمجلس الأمة الكويتي على الرابط:
http://search.kna.kw/web/Retrieval/Home.aspx

٤٢. د. حسن البحري، الرقابة البرلمانية، بحث قانوني مقدم للموسوعة القانونية المتخصصة، متوفر على الموقع الالكتروني: http://parliament.gov.sy/SD08/msf/1438765605_.pdf